



PROVISIONAL  
A/40/PV.61  
13 November 1985  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والستين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،  
يوم الاثنين، ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي بينيبس (اسبانيا)  
نم : السيد الأشطل (اليمن الديمقراطية)  
نائب الرئيس ( )

— الحالة في كمبوتشيا [٢٢] (تابع)  
(أ) تقرير الأمين العام  
(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

البند ٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في كمبوديا(أ) تقرير الأمين العام (A/40/759)(ب) مشروع قرار (A/40/L.4 و Corr.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : وفقا للمقرر المتخذ في جلسة صباح اليوم ، ستقبل قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند في الساعة ١٧/٠٠ من عصر اليوم .

السيد فيليب (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتكلم باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

هذه هي السنة السابعة على التوالي التي تدرس فيها الجمعية العامة مسألة الغزو الفيتنامي لكمبوديا واحتلالها .

لقد اعتمدنا في ست مرات متتالية وأغلبية ساحقة قرارا يؤكد بأن سحب جميع القوات الأجنبية من كمبوديا ، واستعادة وصون استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وكفالة حق الشعب الكمبودي في تقرير مصيره ، وكذلك تعهد جميع الدول بعدم التدخل ، بسأى شكل من الأشكال ، في الشؤون الداخلية لكمبوديا هي المقومات الرئيسية لأي حل عادل ودائم للمشكلة الكمبودية .

ولكن ما هي الحالة الحقيقية للأمور ؟

ان الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا لا يزال مستمرا . وطلاوة على ذلك ، قامت القوات الفيتنامية في بداية هذا العام بتكثيف هجماتها على معسكرات اللاجئين الموجودة على طول الحدود التايلندية ، حتى انها ذهبت الى حد انتهاك السيادة الإقليمية لذلك البلد . وقد أعربنا آنذاك عن قلقنا العميق ازاء هذه التطورات وما صاحبها من انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان ، وخطرات اتساع ذلك الصراع ، مما قد يزيد من حدة التوتر في جنوب شرقي آسيا .

ان الميثاق ينص ، في جملة أمور ، على ان تمتنع الدول الأعضاء جميعا في طاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة . وان احتقار فييت نام لمبادئ القانون الدولي الأساسية أمر مشر للقلق ويعرّض استقرار وأمن المنطقة للخطر . ان رفض هذه الدولة العضو باستمرار احترام قرارات الجمعية العامة لا يزال يثير قلقنا البالغ .

وان هذا الموقف الذي تتخذه فييت نام هو السبب الأساسي في ان كافة الجهود والمبادرات الرامية الى ايجاد حل سياسي لمشاكل المنطقة لم تسفر عن اجراء أى حوار فعال بين الأطراف .

اننا نؤيد بصورة طامة النهج الاقليمية ، مثل النهج الذي شرعت به رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، والتي أيدنا من بينها بصورة خاصة المادة المتعلقة بعقد المؤتمر الدولي المعني بكموتشيا . ونحن نؤيد المبادئ الواردة في الاطلاق المعتمد في ذلك المؤتمر . ونعتقد ان هذه المبادئ تشكل أساسا متازا لتسوية سياسية . وقد أحطنا طما بتقرير اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي ونشجعها على مواصلة مهمتها .

واننا نعتقد ان قيام الحكومة الائتلافية لكموتشيا الديمقراطية ، تحت رئاسة الأمير نورودوم سيهانوك ، يمثل خطوة هامة ، ونرحب بالنداء الذي وجهه الرئيس من أجل الصالحة الوطنية .

ونحيط طما ايضا بالمبادرة الأخيرة لرابطة ام جنوب شرقي آسيا الرامية الى البدء بمفاوضات غير مباشرة بين فييت نام والحكومة الائتلافية لكموتشيا الديمقراطية ، ونأسف لعدم متابعة هذه المبادرة حتى الآن .

ونحن نرحب باستعداد الأمين العام دوما للقيام بمهمة الساعي الحميدة ، التي تحظى بتأييد جميع الأطراف المعنية ، ونأمل في ان يتمكن من مساعدتهم على تعزيز عملية الحوار .

لقد تعين على دول رابطة ام جنوب شرقي آسيا ان تواجه عددا من المشاكل الصعبة النابعة مباشرة من الحالة في كمبوديا ، ومن مشكلة اللاجئين بالتحديد . وفي هذا

الصدر نود ان نشيد بحكومة تايلند الطكية لما ابدت باستمرار من كرم ونبل في ايوا هـذا  
العدد الكبير من اللاجئين ، بالرغم من الصعوبات التي يثيرها ذلك لحكومة تايلند وشعبها .  
ونحن لانزال نشعر بالقلق ازاء الجانب الانساني لهذه المشكلة ، ولا نزال نتابع  
عن قرب مشكلة اللاجئين في المنطقة . لقد امرنا عن ادانتنا لتكثيف الهجمات الفيتنامية  
على مخيمات اللاجئين والمشردين ، التي تمثل انتهاكا صارخا للمبادئ الانسانية الأساسية  
ولميثاق الأمم المتحدة . وقد تسبب استئناف الأعمال الحربية في انعدام الأمن للمدنيين  
الكهوليين الذين ما يرحوا يبحثون عن مأوى على طول الحدود بين تايلند وكامبوديا ، وأدى  
الى خلق صعوبات كبيرة لعائلات الافاضة التي تقوم بها الامم المتحدة على الحدود .

واننا نلاحظ بارتجاج كبير الجهود التي بذلتها خلال السنوات الماضية بلـسـدان ومنظمات دولية لصالح الشعب الكيودي والتي سمحت بتقليل العجز الغذائي الى حد ما . ونحرص على الاعراب عن تقديرنا للمؤسسات الدولية والهيئات الطوعية لما قد متسه من معونة . ان الاتحاد الأوروبي من جانبه سيواصل دعم عطيات الاغاثة في المنطقة ما دامت هناك حاجة اليها . ولكننا مقتنعون بأنه لا يمكن ايجاد حل نهائي للمشاكل الانسانية الا في اطار تسوية سياسة شاملة للصراع الكيودي .

ان الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تولي أهمية كبرى لمصير الشعب الكيودي ولصون هويته . لقد آن الأوان لوضع حد لآلامه ولتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير بمنأى عن الغرض والتخويف والقسر . والفعل ، فقد عانى قبل تعرضه للغزو الفيتنامي ، تحت حكم نظام ذي وحشية لا سابق لها لم يتردد في اللجوء الى الابداء لتحقيق أفكاره السياسية .

ان نظام بول بوت الكريه ، الذي عدّ بـقسوة رهيبـة واستهانة لا مثيل لها بالحياة البشرية الشعب الكيودي خلال ما يزيد على ثلاث سنوات ، قد صادف دائما الشجب الكامل من جانب الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي أعربت مرارا عن جزعها ازاء الأعمال المتطرفة التي ارتكبها . غير أن هذا لا يبرر قيام دولة أجنبية بغزو البلاد واستمرار احتلالها . ونحن لا نزال مقتنعين بأنه لو أن الشعب الكيودي كان قد تمتع بانتخابات حرة لرفض الخمر الحمر بصورة قاطعة . وبدلا من ذلك ، تم غزو واحتلال بلاده طوال ما يقرب من سبع سنوات من جانب القوات الفيتنامية وفرض عليه النظام القائم من قبل بلد مجاور يدين له بتبعية كاملة . ونحن لا يمكننا قبول أن تؤدي هذه الحالة غير المشروعة الى تبديل هوية الشعب الكيودي .

وقد آن الأوان لتكئين شعب كيودي من أن يقوم بحرية بتحديد مستقبله واختيار حكومته والتمتع بحقوق الانسان الأساسية والحق في العيش في سلم مع جيرانه . ويجب أن يتسنى بالفعل ايجاد حل يأخذ في الحسبان الشواغل المشروعة لكل الأطراف المعنية .

وكما قلنا مرارا وتكرارا ، نحن على استعداد لتأييد أية مبادرة ترمي الى اقامة حكومة ديمقراطية في كمبوديا المستقلة والمحايدة والتي تقيم علاقات ودية مع جميع دول المنطقة . ونحن لا نزال على يقين من أن العامل الرئيسي في أي حل عادل ودائم لمشكلة كمبوديا يكمن في الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية . كما يجب اتخاذ تدابير فعالة لمنع أية مجموعة مسلحة من الاستيلاء على السلطة بالقوة أو من اللجوء الى التهديد باستخدام القوة لتخويف الشعب الكمبودي وحرمانه بذلك من حقه في السيادة ومن حرية اختيار مستقبله . ونحن لا نزال مقتنعين ، كما يؤكد الأمين العام في تقريره ، بأن مشاكل المنطقة لا يمكن أن تسوى بالوسائل العسكرية وأن المواجهة التي يطول أمدها لا يمكن إلا أن تزيد من حدة التوتر وتضاعف مخاطر التصاعد .

ونحن نعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل سلمي بغير مشاركة وتعاون جميع الأطراف المشتركة في الصراع . ونحن نوجه نداءً الى جميع الأطراف المعنية بأن تبدي دلائل انفتاح الذهن وأن تكون على استعداد للاضطلاع بدورها في البحث عن تسوية سياسية تفاوضية قائمة على قرارات الأمم المتحدة .

ويتضح من كل ما ذكرناه آنفا أننا سنقدم مرة أخرى تأييدنا الكامل للقرار المقدم من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا كما فعلنا دائما منذ ١٩٧٩ .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ سبع سنوات

تدخلت فييت نام عسكريا في كمبوتشيا منتهكة سيادتها وسلامتها الاقليمية ومزدرة مهادئ ميثاق الأمم المتحدة . وقد استمر الصراع الذي نشأ عن ذلك والذي يشترك فيه أكثر من ٢٠٠٠٠٠ من الجنود الفيتناميين بلا هوادة ، مما سبب معاناة وشقاء لا مثيل لهم لملايين الكمبوتشيين واضطرمئات الآلاف منهم الى الفرار من ديارهم والبحث عن مأوى فسي تاملند المجاورة . ولا تزال الحالة في كمبوتشيا مصدر خطر جسيم على السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها .

ان مختلف المزام التي تتذرع بها فييت نام تجريرا لتدخلها العسكري في كمبوتشيا لا قيمة لها مطلقا في نظر القانون الدولي . ذلك أن الواقع البشع في ذلك البلد التعيس لا يمكن أن تخفيه جهود الغايزي المكشوفة لتغطية جريمته .

ولا يمكن قبول الادعاء بأن تلك القوات قد دخلت لانقاذ الشعب الكمبوتشي من طغيان نظام بول بوت الاستبدادي . فإجازة التدخل العسكري تحت ستار الاعتبارات الانسانية معناه تقديم ترخيص وغطاء مناسبين للتدخل والتحكم في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة من جانب الجيران الأقوى .

والقول بان القوات الفيتنامية قد دخلت كمبوتشيا لمساعدة نظام هونغ سميرين الذي يمثل على أحسن الفروض طائفة من الطوائف التي تتحرك على المسرح السياسي في كمبوتشيا أيضا غير مقبول . فلمس في القانون الدولي ما يسمح لدولة مجاورة بأن تتدخل لصالح فئة ضد فئة أخرى في صراع داخلي .

ان فييت نام قد ادعت أيضا أن التغير الذي حدث في كمبوتشيا تغيير لا رجعة فيه . تلك نظرية خطيرة لا يمكن قبولها أيضا وذلك لأسباب أخلاقية وقانونية . فتولي المسؤولية عن ضمان عدم رجعة الأمور الى ما كانت عليه معناه ادعاء الحق في التدخل الدائم وذلك للابقاء ، في بلد آخر ، على حالة لا نهاية لها تفضلها تلك الدولة المتدخلية .

ان الوجود الفيتنامي في كمبوتشيا يعتبر انتهاكا واضحا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللمعايير المعترف بها عالميا للسلوك بين الدول . ولن يعود السلم والأحوال العادية الى كمبوتشيا ما لم تحترم المبادئ التي خولفت وما لم تصح فييت نام الى النداءات المتكررة للجمعية العامة بانهاء تدخلها في ذلك البلد .

ان عناصر التسوية العادلة والسلمية لمشكلة كمبوتشيا قد أوضحتها الجمعية العامة مرارا وهي كما يلي : انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ؛ وحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره ؛ واعادة وصون استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية ومركزها المحايد وغير المنحاز ؛ والتزام جميع الدول بعدم التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية لكبوتشيا .

بعد مفاوضات مطولة ومكثفة مع جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك بلدان جنوب شرقي آسيا ، حدد الآمين وممثلوه الخاص ، السيد رفيع الدين أحمد ، عناصر التسوية السياسية لمشكلة كيبوتشيا . ويقول الآمين العام ، في تقريره الوارد في الوثيقة A/40/759 ، ان المناقشات التي أجراها خلال العام تبين وجود قدر معقول من الاتفاق على العناصر الرئيسية للتسوية السياسية الشاملة والتي تتضمن ، في جملة أمور : انسحاب جميع القوات الأجنبية من كيبوتشيا ؛ وعدم العودة الى سياسات وممارسات الماضي القريب التي أدانها العالم ؛ وتشجيع عقد المصالحة الوطنية ؛ وممارسة شعب كيبوتشيا لحقه في تقرير مصيره ، واحترام استقلال كيبوتشيا وسلامتها الاقليمية ومركزها غير المنحاز ؛ وكفالة أمن جميع الدول في المنطقة وسيادتها ؛ ووضع ضمانات دولية لتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل اليها والاشراف الدولي عليها ، وانشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا .

وعلى الرغم من الخلافات السياسية التي ما زالت قائمة بشأن تحديد الأهداف والطرائق اللازمة للوصول اليها ، فان هذه العناصر ، كما يقول الآمين العام ، تشكل اطارا عاما يمكن تطويره تدريجيا وتحديده بغية التوصل الى التفاهم والثقة المتبادلين . ان الآمين العام يدعوا بحق الى بذل جهود قوية ترمي الى بدء عملية حوار مستمر وهذا وحده هو الذي يمكن أن يضمن تحقيق الأهداف المرجوة .

ويتضح من العناصر التي حددتها الجمعية العامة وكذلك الآمين العام من أجل التوصل الى التسوية ، ان جوهر مشكلة كيبوتشيا يتمثل في انسحاب جميع القوات الأجنبية من كيبوتشيا وعقد المصالحة الوطنية ، واستعادة حق شعب كيبوتشيا في تقرير المصير . لقد وضع المؤتمر الدولي المعني بكيبوتشيا الذي عقد في ( ١٩٨١ ) ، أفضل وأحكم خطة لتحقيق هذا الهدف . وجاءت بعده الاقتراحات المحددة التي تقدمت بها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، التي لها مصلحة حيوية في تحقيق الاستقرار والسلم في المنطقة .

والاضافة الى انسحاب القوات الأجنبية من كيبوتشيا الذي ما زال يمثل الشرط الذي لا غنى عنه للتوصل الى أية تسوية لمشكلة كيبوتشيا ، فان اقتراحات المؤتمر الدولي المعني بكيبوتشيا لعام ١٩٨١ ، والاقتراحات التي آيدتها بلدان الرابطة بعد ذلك ، تنص على



التدابير الخاصة باجراء انتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة لتمكين شعب كيبوتشيا من ان ينتخب بحرية الحكومة التي يريد ها . وما زالت كل هذه الاقتراحات تنتظر الاستجابة من فييت نام .

ونحن نتفق مع الأمين العام في تقييمه الوارد في تقريره بأن مشكلة المنطقة لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية ، وأن قيام مجابهة مطولة لا يمكن أن تؤدي إلى التوتر والسي زيادة خطر تصعيد الحالة . ويستطرد الأمين العام قائلاً ان أفضل وسيلة لتحقيق المصالح الأساسية للطرف المعنية ، وفي مقدمتها مصالح الشعب الكيبوتشي ، ينبغي ان تكون عن طريق الحل السلمي الذي يمكن التوصل اليه من خلال التفاوض الحقيقي والتفاهم المتبادل . وفي هذا الصدد ، يتطرق الأمين العام في تقريره الى فكرة عقد مؤتمر وولي محدود ، وهي الفكرة التي طرحت لأول مرة في عام ١٩٨٢ . وهي فكرة تبشر بالخير ونرجوا الاستمرار فيها .

وستوقف التقدم الذي يمكن احرازه من أجل تسوية سياسية ، على استعداد فييت نام لسحب قواتها من كيبوتشيا من ناحية ، واستعداد مختلف الفئات السياسية في كيبوتشيا ، من ناحية أخرى ، للعمل من أجل عقد المصالحة الوطنية . وفي هذا الصدد ، نرحب بالنداء الذي وجهه الأمير نوروم سيهانوك من أجل عقد المصالحة الوطنية بين جميع الفئات في كيبوتشيا . ونحن نعتبر هذا النداء خطوة ايجابية من أجل استعادة كيبوتشيا لاستقلالها ووحدها الوطنية والحفاظ عليهما في ظل تسوية سياسية دائمة .

وما يؤسف له أن أعمال فييت نام الأخيرة لا تدل على احساس بالحاجة الى حل سياسي يقوم على الجادئ التي حددها قرار الجمعية العامة . فقد كثفت فييت نام من حملتها العسكرية داخل كيبوتشيا ، بل وتعقبت اللاجئين الذين يفرون الى داخل تايلند وهاجرتهم بلا رحمة . كما أن هناك دلائل متزايدة على وجود خطة منهجية " لفتنة " أجزاء من كيبوتشيا . ولن يؤدي هذا التصرف إلى اطالة أمد المسألة في كيبوتشيا والقضاء ظلال قائمة على آفاق السلم في المنطقة . ونأمل أن تتخلى فييت نام سريعاً عن تدخلها العسكري في كيبوتشيا ، وتنضم الى سائر أم جنوب شرقي آسيا لتحويل المنطقة الى منطقة سلم وتعاون .

وتضطلع الأمم المتحدة بمسؤولية مزدوجة ، سياسية وإنسانية ، نحو شعب كجوتشيا ،  
 ما دام يخوض كفاحه في سبيل استرداد حريته وتحقيق المصالحة الوطنية .  
 ومن الناحية السياسية ، ينبغي للجمعية العامة أن تستمر في ضغطها المعنوي  
 من أجل إنهاء التدخل الأجنبي في كجوتشيا . ان التأييد القوي لمشروع القرار A/40/L.4  
 و Corr.1 سيكون بمثابة إشارة واضحة تدل على أن المجتمع الدولي سيواصل رفع صوته عالماً  
 ضد خرق جادئ الميثاق ، أيًا كان المعتدى . وسوف يعزز تأييد هذا القرار من قدرة الأمين  
 العام في جهوده من أجل التوصل الى تسوية سياسية عادلة ودائمة لمشكلة كجوتشيا وفقساً  
 للهادئ . انني أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام ومثله الخاص  
 السيد رفيع الدين أحمد ، لجهودهما الدؤوبة التي يكرسانها للتوصل الى حل مبكر .  
 أما على المستوى الإنساني ، فيتعين على الأمم المتحدة أن تعبئ الموارد للتخفيف  
 من حدة المعاناة التي يتعرض لها شعب كجوتشيا ، وخاصة مئات الآلاف من اللاجئين  
 الكجوتشيين في تايلند . كما أن جهود الاغاثة التي اتخذتها بالفعل مفوضية الأمم المتحدة  
 لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الدولية ، كلها جهود جديرة بالثناء وينبغي زيادتها .  
 ان باكستان ، كدولة تستضيف أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني ، تقدر مدى  
 خطورة وحجم المسؤوليات المفروضة على تايلند نتيجة وجود عدد كبير من اللاجئين الكجوتشيين  
 في أراضيها . كما نشعر بالقلق إزاء الوضع الخطير على طول حدود تايلند ، وإزاء الانتهاكات  
 المتكررة لأراضيها نتيجة للهجمات الوحشية على اللاجئين الكجوتشيين .  
 ان باكستان تتعاطف تماما مع قضية شعب كجوتشيا وتتعهد بتقديم تضامنها معه في  
 كفاحه في سبيل تحرير وطنه . ونحن نؤيد الحكومة الائتلافية لكجوتشيا الديمقراطية ونود أن  
 نسجل اعجابنا واحترامنا الشديدين لمثابرة الأحرار سيها نوك وتغانيه في سعيه من أجل عقد  
 المصالحة الوطنية . ونحن على ثقة من أن جهوده ستنتج عاجلا ، وتضطلع الى يوم تتحد فيه  
 أمة خمر مرة أخرى تحت قيادته في سلم ووثام .

السيد شندی (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تمتعت

الهند على مر التاريخ بأواصر ثقافية واجتماعية وفكرية ولغوية وثيقة مع بلدان جنوب شرقي آسيا ، وقد سعت دائما الى اقامة علاقات ودية معها . وكذلك ، فقد سعت الهند ، بالعمل مع هذه البلدان ، الى أن يكون لبلدان آسيا وغيرها من القارات صوت مستقل في الشؤون والأحوال الدولية بغية تحقيق طموحاتها الوطنية بمعناى عن التدخّل والسيطرة الاجنبيين . ونحن معجبون اعجابا كبيرا بشعب الهند الصينية الباسل الذى قاتل بشجاعة ضد القوات الضارية من أجل كسب حريته . ويحدونا الأمل ففى أن تتحرك كل الدول في منطقة جنوب شرقي آسيا صوب حقبة من التعمير السلمي والتنمية الاقتصادية ، في مناخ يسوده السلم والاستقرار والصدقة والتعاون . ويلاحظ وفدى مع الأسف الشديد ان آمالنا في هذا الصدد لم تتحقق حتى الآن .

تستعرض الجمعية العامة مرة أخرى الحالة في كمبوتشيا . ومنذ أيام قليلة ، وأثناء نظر الجمعية العامة في تقرير لجنة وثائق التفويض ، اتاحت لوفدى الفرصة لكى يؤكد مجددا أن الهند تعترف بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في بنوم بنه باعتبارها الحكومة الشرعية الممثلة لشعب كمبوتشيا ، وان جمهورية كمبوتشيا الشعبية ينبغي أن تعطى الفرصة لتحتل مكانها الذى لها الحق فيه في الأمم المتحدة . ونحن لا نرى ما الفائدة التي يمكن أن تعود من مناقشة الحالة في هذه المنطقة دون اشتراك جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ان الاحداث الأخيرة التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين في هذه المنطقة المجاورة لنا تثير قلقنا العميق . وينبغي أن نتذكر ان رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، قد أعربوا في مؤتمر القمة السابع الذى انعقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ عن قلقهم ازاء استمرار الصراعات والتوتر في المنطقة . وقد أكدوا مجددا على تأييدهم لمبادئ عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة ، وعدم جواز استعمار القوة ضد هذه الدول . وقد حذروا من أن هناك خطرا حقيقيا ناجما عن التوترات في كمبوتشيا وحولها قد يتصاعد ليشمل منطقة أوسع . وأعربوا عن قناعتهم بالحاجّة الى تخفيف حدة هذه التوترات من خلال إيجاد حل سلمي شامل ينص على انسحاب كل القوات الاجنبية ، مما يضمن الاحترام الكامل لسيادة كل دول المنطقة واستقلالها وسلامة اراضيها ، بما في ذلك كمبوتشيا .

وعلاوة على ذلك ، أكد رؤساء الدول والحكومات مجدداً على حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بنفسه بمنأى عن التدخل الاجنبي والتخريب والقسر ، وأعربوا عن أملهم في أنه من خلال عملية المفاوضات والتفاهم المتبادل سيتمكن تهيئة مناخ يفضي الى ممارسة هذا الحق . وقد وافقوا أيضاً على ان المشاكل الانسانية الناجمة عن الصراعات في المنطقة تتطلب اتخاذ تدابير ملحة تحتاج الى التعاون الفعال لكل الأطراف المعنية . وقد حثوا كل دول المنطقة على اجراء حوار من شأنه أن يؤدي الى حل الخلافات فيما بينها والى احلال سلم واستقرار دائمين في المنطقة ، فضلا عن منع التدخل والتهديد بالتدخل من جانب دول خارجية . وفي هذا الاطار ، أحاطوا علماً ، مع الموافقة ، بالجهود التي بذلت من أجل الانشاء المبكر لمنطقة يعمها السلم والحرية والحياد في المنطقة وطالبوا كل الدول في أن تؤيد هذه الجهود تأييداً كاملاً .

ونحن مقتنعون أن أي حل لهذه المشكلة ينبغي أن يقوم على المبادئ السالفة الذكر واطار العمل الذي قبله مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز والتي تم التأكيد عليها مجدداً في المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في لواندا ، انغولا ، في ايلول / سبتمبر ١٩٨٥ .

لقد قرأنا باهتمام شديد تقرير الأمين العام عن الحالة في كمبوتشيا (A/40/759) ولقد لاحظنا الجهود التي بذلها الأمين العام خلال عام ١٩٨٥ بغية احراز تقدم في ايجاد حل سلمي للمشكلة . ونحن نشاطره اقتناعه بأنه من المهم بمكان خلق تفاهم وثقة متبادلة فيما بين كل الأطراف المعنية من خلال بذل جهود عازمة تحقيقاً لتقدم مطرد في الحوار الذي يؤدي الى ايجاد تسوية سلمية شاملة . وقد قال الأمين العام : " ان أحداث العام الماضي قد بينت بجلاء ، مرة أخرى ، انه لا يمكن أن تحل مشاكل المنطقة بالوسائل العسكرية ، وأن طول أمد المواجهة لا يمكن الا أن يخلق مزيداً من التوتر ، وزيادة مخاطر التصعيد . ومن الواضح ، ان المصالح الأساسية للأطراف المعنية ، وقبل كل ذلك ، مصالح الشعب الكمبوتشي ، لن تتحقق على نحو أفضل الا عن طريق حل سلمي ، يتم التوصل اليه عن طريق عملية تفاوض حقيقي وتفاهم متبادل " . (A/40/759 ، الفقرة ٢١) .

وفي هذا الاطار ، لاحظنا مختلف المقترحات الخاصة التي قدمت في الأشهر الأخيرة بشأن شكل الحوار والمفاوضات .

ان الشواغل الرئيسية لوفدى لدى تناول مسألة كمبوتشيا لها شقان . الشق الأول يتعلق بتخفيف آثار معاناة شعب كمبوتشيا التي يتسبب فيها نظام بول بوت بطريقته المحسوبة والتمعمدة . فشعب كمبوتشيا قد بدأ يتنفس الصعداء الآن بعدما خلّفته السياسات المقيته التي اتبعها نظام بول بوت من آثار ، وبدأ يبذل جهدا شاملا لتحقيق اعادة التعمير في المجالين الاقتصادى والاجتماعى تحت رعاية حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ولقد تضاعف احتمال انتشار المجاعة والمرض على نطاق واسع وارسيت عملية تحقيق الاستقرار في حياة الجماهير على أسس صلبة ، كما حظيت هذه الجهود بتأييد المجتمع الدولى وتتعاون مختلف وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في كمبوتشيا . ويعطي تقرير الأمين العام معلومات مجدية تتعلق بتنفيذ برامج تقديم المساعدة الانسانية الى شعب كمبوتشيا . ونحن نقدر الجهود التي لا تكل التي تبذلها وكالات منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك العديد من المنظمات غير الحكومية والتي يعمل موظفوها بتفان في الاضطلاع بواجباتهم . وقد واصلت الهند بذل جهودها الثنائية المتواضعة لتحسين الظروف في كمبوتشيا على الرغم من مشاكلنا واحتياجاتنا الملحة . ونود أن نؤكد ان المجتمع الدولى ينبغي أن يبذل مزيدا من الجهود لتقديم كل أنواع المساعدة المادية والمالية والاقتصادية الممكنة لكمبوتشيا ، لتمكينها من التعجل بانتعاشها الاقتصادى .

أما شاغلنا الثانى فيتعلق بالتوتر الذى مازال سائدا في منطقة جنوب شرقي آسيا . ونحن نعتقد ان اللجوء الى أية مواقف متشددة والمطالبة باعادة الأمر الواقع السابق لن يساعد على حل المشاكل في المنطقة . ونحن على اقتناع راسخ بأن الحوار فيما بين الأطراف المعنية هو وحده الذى يمكنه أن يهيئ الظروف التي يمكن أن تؤدى الى ايجاد حل سياسى وسلمى دائم . وتمس الحاجة في هذه المرحلة الى تشجيع نشوء مناخ من الثقة والطمأنينة المتبادلتين يمكن في ظله اجراء مفاوضات بغية التوصل الى النتائج المرغوبة . فلا يمكن حل هذه المسألة بالسبل العسكرية . والمطلوب هو اتباع منهج متوازن يأخذ في الاعتبار الأمن والاعتبارات الأخرى لكل البلدان في المنطقة ، ويقضي على التدخل الخارجى .

لقد دأبت الهند على اظهار التأييد والمساعدة للجهود المبذولة من أجل التوصل الى ايجاد حل سلمي لمشاكل المنطقة . ونحن لا نزال على استعداد لتأييد أية اجراءات بناءة تفضي الى تخفيف حدة التوتر والتوصل الى ايجاد حل سلمي ناجح . ولكننا مع ذلك نعتقد ان المنهج الوارد في مشروع القرار A/40/L.4 و Corr.1 لا ييسر في هذا الاتجاه . ولذلك ، سنمتنع عن التصويت على مشروع القرار كما فعلنا في السنوات القليلة الماضية عند ما عرضت قرارات مماثلة .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مازالت الجمعية العامة تنظر في الحالة في كمبوتشيا منذ سنوات سبع . وفي كل سنة طالبت بانسحاب القوات الاجنبية ، وباعادة قيام دولة ذات سيادة ومستقلة وغير منحازة في كمبوتشيا . بيد انه بالرغم من هذه القرارات التي أيدتها الاغلبية العظمى من الدول ، فان الحالة في كمبوتشيا لم تتغير .

فما زال الاحتلال غير المشروع لكمبوتشيا مستمرا . وقد تصاعد القتال بالفعل خلال السنة الماضية بين القوات الاجنبية وقوات المقاومة الكمبوتشية . ولا يزال شعب كمبوتشيا سجين حلقة لا نهاية لها من العنف والقمع والحرمان الاقتصادي . ومشكلة اللاجئين ، رغم ان حدتها خفت بفعل جهود الاغاثة الدولية ، لاتزال تمثل مأساة انسانية وعبئا اقتصاديا ثقيلا . وتظل المشكلة الكمبوتشية تشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون احلال السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وينبغي ألا يؤدي امتداد احتلال كمبوتشيا الى قبول الوضع الراهن من جانب المجتمع الدولي فالقضية هي قضية المبادئ الاساسية للميثاق كمبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وحق الشعوب في تقرير المصير . ولا ينبغي اضافة الطابع الشرعي على آثار استخدام القوة والتدخل . وعلى المجتمع الدولي أن يواصل تأييد التسوية السياسية الشاملة واعادة قيام دولة كمبوتشيا الحرة والمستقلة . ولقد أرسى المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الاطار الأساسي لهذه التسوية بالفعل في شهر تموز/يوليه ١٩٨١ .

وإذا استعرضنا التطورات التي حدثت خلال السنة الماضية ، فاننا نلاحظ بعض العناصر المشجعة . فقد اسفرت الاتصالات الدبلوماسية العديدة بين أطراف الصراع ، فضلا عن بعض المبادرات الهامة ، عن تحسن الجو . وهناك دلائل على زيادة المرونة ، وبيد وان احتمالات قيام حوار حقيقي قد زادت . وفهجوم محادثات الجوار المقترح من الدول الأعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا ، هو نهج ينبغي متابعتة . وبالذبح ، لاتزال هناك مسائل كثيرة معلقة وخلافات في الرأي . كما أن الخوف وعدم الثقة هما من العقبات الكأداء . وتضع الآثار الاستراتيجية الجغرافية للمشكلة الكمبوتشية قيودا شديدة

على الجهود السلمية . بيد انه اذا أمكن رعاية البذور الايجابية للوضع الحالي فغذيت  
وسمح لها بالنمو ، واذا زاد تطوير التفاهم المتبادل ، فقد تتوفر فرصة حقيقية للتوصل  
الى تسوية عادلة .

ولا بد لجميع الاطراف من أن تسلّم بأن المصالح الأساسية لشعوب المنطقة ،  
وخاصة الشعب الكمبوتشي تعلقو فوق كل الاعتبارات الخاصة بسياسة تحقيق المكاسب على  
الصعيدين الاقليمي والعالمي . وينبغي لهذه الاطراف أن تبدي الإرادة السياسية  
اللازمة للدخول في عملية المفاوضات والتوفيق التي من شأنها أن تؤدي الى تسوية دائمة  
وعادلة ومقبولة للجميع .

واسمحوا لي الآن بأن أتكلم بايجاز عن البعد الانساني للحالة في كمبوتشيا .  
لقد تعرض الشعب الكمبوتشي طوال العقد الماضي لمعاناة على نطاق لا يمكن تصوره .  
ولم تنته بعد تلك المعاناة والمعن . بيد ان الوضع بالنسبة لهذا الشعب كان سيكون  
أسوأ اليوم لو لم يستجب المجتمع لمحنة هذا الشعب بما أبداه من تضامن هائل . فبرامج  
المساعدة الانسانية واسعة النطاق ، التي تموّل من التبرعات الطوعية ، قد أسفرت عن  
تحسن كبير في الاحوال المعيشية في كمبوتشيا . الا أن الوضع الاقتصادي في ذلك  
البلد لا يزال خطيرا ، ولا بد من زيادة المساعدات ، وخاصة للاجئين على امتداد  
الحدود التايلندية الكمبوتشية . وأود أن أعرب في هذا السياق عن تقديرنا للبلدان  
المانحة ، وللأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، بما في ذلك الوكالات الطوعية ، التي  
تساهم في جهود الاغاثة الحيوية الحالية بطريقة فعّالة .

وأود أن أعرب عن امتناننا لأعضاء اللجنة المخصصة ، التي شكلها المؤتمر  
الدولي المعني بكمبوتشيا ولرئيسها السفير ساري ، لما يبذلونه من جهود للابقاء على  
الاتصالات بين البلدان المعنية بالمشكلة الكمبوتشية بشكل مباشر أو غير مباشر . كما أود  
أن أشكر الأمين العام وممثله الخاص السيد رفيع الدين أحمد لما قاما به من عمل بـنـاء  
في هذه المسألة .

ان رئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، السفير ويليبالد باهر ، أبلغ الأمين  
العام مؤخرا بأن مهمته كرئيس لذلك المؤتمر ستنتهي في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥  
نظرا الى أنه سيتولى منصب أمين عام المنظمة العالمية للسياحة ابتداءً من العام المقبل .



وبناءً على طلب من حكومات شتى ، أعرب وزير الخارجية الاتحادي للنمسا ، السيد ليوبولد غراتز ، عن استعدادة لتولي رئاسة هذا المؤتمر اذا كان هذا يمثل رغبة الدول الأعضاء . ان النمسا على أهبة الاستعداد لمساعدة الأطراف في هذا الصراع بصورة فعالة لايجاد تسوية سلمية للمشكلة الكمبوتشيا .

ان مشروع القرار ( A/40/L.4 و Corr.1 ) المقدم اليها من البلدان الاعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا يتضمن العناصر التي نراها ضرورية للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة كمبوتشيا . وأرجو أن تسمحوا لي بالاعراب عن الأمل في أن نحزر في الأشهر القادمة تقدما نحو تنفيذ هذا القرار . وسوف تؤيد النمسا مشروع القرار ، كما انها تؤيد كل الجهود التي من شأنها أن تمكن شعب كمبوتشيا في العيش أخيرا في حرية وسلام ورخاء .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى تجد الجمعية العامة للأمم المتحدة نفسها مطالبة بأن تنظر في الحالة في كمبوتشيا ، كما فعلت كل سنة منذ عام ١٩٧٩ . ومما يؤسف له ان المجتمع الدولي لا يرى من الدلائل ما يبشر بقرب الوصول الى حل سياسي سلمي لهذه المشكلة ، التي لاتزال تشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا ، لقد تحملت شعوب هذه المنطقة لسنوات طويلة ويلات الحرب ، بما في ذلك الفناء ، وحرمت من فرصة تحقيق الامكانيات الكاملة للتنمية ، في ظل ظروف السلم في المنطقة .

ونتيجة للظروف التي فرضت على شعب كمبوتشيا ، ظل هذا الشعب محروما من حقه في أن يختار نظام الحكم الذي يريده بمحض ارادته الحرة وبعبدا عن الضغوط أو التدخل من الخارج ، بينما تستمر دون هوادة الحرب التي أطالت معاناته .

وفي نفس الوقت ، تتفاقم مشكلة اللاجئين في منطقة الحدود التايلندية الكمبوتشية؛ ولا يؤدي ذلك الى وجود توتر سياسي في المنطقة فحسب ، بل انه قد تطور ايضا الى مشكلة انسانية خطيرة بالنسبة لمئات الآلاف من الأشخاص الذين اضطروا الى الفرار من ديارهم بحثا عن وسائل العيش ويحتاجون الى المساعدة والاغاثة .

وفي سعيها من أحل التوصل الى حل سلمي للمشكلة ، أتاحت الأمم المتحدة اطارا واسعا لبحث الحلول اللازمة عن طريق المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا والاعلان الخاص بكمبوتشيا الذي اعتمده ذلك المؤتمر . ولانزال نعتقد أن المبادئ التوجيهية التي حددتها المؤتمر تشكل أساسا كافيا ووافيا من أجل التفاوض للتوصل الى حل سياسي يمكن ان يؤدي الى تسوية دائمة وعادلة لمشكلة كمبوتشيا . وفي هذا السياق نفسه ، ينبغي أن نذكر القرارات المتصلة بذلك الموضوع التي اتخذتها الجمعية العامة ، والقرار الأخير ٣٩/٥ الذي أيده عدد متزايد من البلدان ، والذي اعترف ، في جملة أمور ، بحق شعب كمبوتشيا في أن يحدد مصيره ، وطالب باعادة وصون استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية واعترف بطابعها غير المنحاز ، وطالب الدول الأخرى بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

ونظرا لاختفاق الجهود السياسية التي تمت حتى الآن ، تود حكومتي من جديد أن تؤكد قناعتنا بأن الحل الدائم والعادل لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق المفاوضات وذلك في اطار القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز . ونؤكد من جديد تأييدنا الحازم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل لحل للمشكلة الكمبوتشية .

وعلى هذا الأساس ، يمكن أن أخص موقف بيرو فيما يتعلق بالحالة في كمبوتشيا كما يلي : تأييد كامل للحل السياسي الدائم ، الشامل والمنسق ، لمشكلة كمبوتشيا وفقا للأسس الواردة في القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، على أن يكفل هذا الحل استقلال وسيادة كمبوتشيا وسلامتها الاقليمية والاحترام الكامل لحقوق الانسان ،

ويجعلها بأم من من كل تدخل في شؤونها الداخلية ، التوصل الى اتفاق على وقف اطلاق النار بين أطراف الصراع ، وانسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا في أقرب وقت ممكن تحت اشراف وتحقق من جانب قوة صون سلام تابعة للأمم المتحدة ، اتخاذ تدابير مناسبة من أجل استتباب النظام العام ومن أجل اجراء انتخابات حرة بعد انسحاب جميع القوات الأجنبية ، بما يسمح لشعب كمبوتشيا أن يمارس حقه في تقرير المصير وأن يختار حكومته .

ولهذه الأسباب اشترك بلدى في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، وقرر بعد ذلك أن ينضم الى عضوية اللجنة المخصصة التي شكلها هذا المؤتمر ، وذلك من أجل الاسهام في التوصل الى حل سياسي شامل للمسألة الكمبوتشية .

وتجدر الاشارة بصفة خاصة الى التقرير الذي اعدته اللجنة برئاسة السفير سارى من السنغال والذي نعرب له عن شكرنا الخاص . لقد تشرف بلدى باستقبال البعثة التي أرسلتها اللجنة خلال زيارتها لأمريكا اللاتينية ، والتي أتاحت الفرصة لتبادل وجهات النظر الهامة بين السلطات في بلدى وبين أعضاء اللجنة .

وأود أن أوجه انتباه الجمعية الى تقرير الأمين العام عن الحالة في كمبوتشيا في الوثيقة A/40/759 . وفي استنتاجاته أوضح الأمين العام اعتقاده بأنه :

" لا يمكن أن تحل مشاكل المنطقة بالوسائل العسكرية ، وأن طول أمد المواجهة لا يمكن إلا أن يخلق مزيدا من التوتر ، وزيادة مخاطر التصعيد " .

وطالب بحل سلمي يتم التوصل اليه :

" عن طريق عملية تفاوض حقيقي وتفاوض متبادل . . . ، والتغلب على العقبات التي تعترض سبيل اجراء حوار بناءً وحقيقي " . ( A/40/759 ، الفقرة ٢١ )

ونحن نعتقد أن تركيز جهودنا ينبغي أن يقوم على هذا الأساس كيما يتسنى ترجمة تلك الأفكار في النهاية الى واقع عملي ، وكما يمكن ، بفضل توفير ضمانات كافية للجميع وأمن لكل الأطراف المعنية ، أن تنهي الى الأبد تلك المأساة الأليمة التي يعاني منها شعب كمبوتشيا ومنطقة جنوب شرقي آسيا والمجتمع الدولي بأكمله .

السيد ويريونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال

السنوات الست الماضية سعينا الى التوصل الى حل للصراع في كمبوتشيا يكون عادلا وشاملا ودائما . ولكن ، مع الأسف ، وبالرغم من كل هذه الجهود ، لاتزال دولة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة وفي حركة عدم الانحياز محتلة من جانب قوات أجنبية بما يتعارض مع القواعد والمبادئ الأساسية للميثاق . ونتيجة لذلك الانتهاك ، ولما يترتب عليه من الآثار بالنسبة للسلم الاقليمي والأمن الدولي ، أعربت هذه الجمعية في دورات متتالية عن استيائها وأعلنت عن موقفها الواضح بشأن القضايا الأساسية التي يمسه . وعلاوة على ذلك ، قام المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذي عقد عام ١٩٨١ بوضع اطار عمل واقعي ومتوازن لتحويل كمبوتشيا من ساحة للصراع المستمر الى أرض سلام وطمأنينة ، مع وضع المصالح المشروعة لكل الأطراف في الاعتبار .

لم تنعم منطقة جنوب شرقي اسيا بالسلم لأكثر من جيل . وعندما وضعت الحروب الطويلة في الهند الصينية اوزارها في عام ١٩٧٥ بعث ذلك الأمل في أن تتمكن أمم المنطقة من اعادة توجيه اهتمامها وطاقاتها الى المهمة الملحة ، مهمة التنمية الوطنية والتعاون الاقليمي من أجل التعجيل بالنمو الاقتصادي . كما فتح المجال لامكانية اعادة تنظيم علاقاتها المتبادلة على أساس مبادئ باندونج العشرة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . لقد رحبت اندونيسيا وجميع أمم المنطقة ببشائر السلم في منطقة الهند الصينية لأن ذلك لا يعني وقف اراقة الدماء فحسب بل ايضا الأمل في بداية عهد جديد من السلم والاستقرار والتعاون . لقد كانت حكومتي تأمل باخلاص أن تتمكن جميع بلدان جنوب شرقي آسيا بعد ذلك من العمل معا من أجل تعزيز مصالحها المشتركة دون تدخل أجنبي وبغير الآثار المترتبة على تنافس الدول العظمى ، ومن ثم تمكن شعوبها من السير قدما صوب المزيد من الرفاهية في ظل الحرية والكرامة .

بيد أن آمالنا في استحداث نمط جديد للعلاقات وهيكل جديد لتحقيق الاستقرار والوثام في جنوب شرقي آسيا قد تبددت نتيجة الأحداث اللاحقة في كمبوتشيا ، والتي اودت بالمنطقة مرة أخرى الى مأساة متجددة من الصراع والاضطراب . ولا شك أن أشد

الآثار عمقا قد تحملها شعب كمبوتشيا الذي اجبرت معاناته التي يحل عنها الوصف مئات الآلاف على الفرار من وطنهم الى البلدان المجاورة هربا من الموت والدمار. كما أدى الصراع في كمبوتشيا ايضا الى ظهور تنافس الدول العظمى بصورة مكثفة مرة أخرى في المنطقة وسبب انتكاسة خطيرة لا مكانية بزوغ منطقة جنوب شرقي آسيا كمنطقة جديدة للسلام الدائم .

لقد كان ذلك الوعي الاضافي بتلك العواقب الأوسع نطاقا ، علاوة على الحقيقة التي لا يمكن تقبلها الممثلة في التدخل الأجنبي المسلح في الشؤون الداخلية لدولة محاورة ذات سيادة وغير منحازة ، هو ما دفع بأعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الى مطالبة الأمم المتحدة بالتدخل في مسألة كمبوتشيا . وكنا نأمل عندئذ ، كما هي الحال الآن ، أنه بعرض ذلك الأمر على المنظمة قد يمكن التوصل الى تسوية مبكرة وشاملة للصراع .

من دواعي الأسف العميق لوفد بلادى أنه بعد ٦ سنوات من المداولات والجهود المتضافرة من جانب الأمم المتحدة ، لانزال بعيدين عن التوصل الى التسوية بشكل أكثر مما كنا عليه في عام ١٩٧٩ . فلاتزال قوات أجنبية تحتل كمبوتشيا ، ولايزال شعبها محروما من حق تقرير مستقبله في ظل حكومة من اختياره . وبدلا من الاستجابة لتوافق الآراء العالمي فيما يتعلق باجراءات الحل ، رأينا اعتمادا مستمرا على سياسة القسر العسكرى . ونتيجة لذلك يجبر شعب كمبوتشيا على مواصلة كفاحه لتحرير بلده من السيطرة الأجنبية . ان عزمه واصراره اللذين يشن بهما هذا الكفاح ، بقيادة القوات الوطنية للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، يذكيهما الادراك بأنه يقاتل من أجل هويته وبقائه كأمة . ونجاح الحكومة الائتلافية في توحيد المقاومة الوطنية تحت لوائها يعنى ان هذه الحكومة تجسد الطموحات الأصيلة لشعب كمبوتشيا . وعلاوة على ذلك ، فان الدعم المتزايد دوما من المجتمع الدولي للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، برئاسة سمو الأمير سامديك نورودوم سيهانوك ، مصدر تشجيع ايضا .

ان وطنية وتفاني الأمير سيهانوك في سبيل استقلال بلده والحفاظ على وحدة وسلامة اراضيه فوق أى تشكيك . وبيانه أمام الجلسة العامة في ٢ تشرين الأول / اكتوبر تأكيد جديد واضح لعزم حكومته على استعادة سيادة بلده ومركزها غير المنحاز . وقد اعطى ايضا رؤية حاسمة وواقعية لسلم مشرف ومنصف لكمبوتشيا . ان الأمم المتحدة التي تعترف بالأمير نورودوم سيهانوك باعتباره الممثل الشرعي بغير منازع لكمبوتشيا الديمقراطية تعترف أيضا بحكومة التآلف . ولذلك من الضروري أن نعترف بأنه في أى جهد يبذل لحل الصراع ، لا يوجد أى بديل حقيقي للتفاوض بين فييت نام والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

ان العقبات الكبيرة الموجودة بالفعل في طريق التقدم صوب ايجاد تسوية ، قد زادت تعقيدا عندما شهدنا في أوائل هذا العام عمليات هجوم واسعة النطاق ضد مخيمات الكمبوتشيين بالقرب من الحدود مع تايلند . وبينما اصبحت هذه الهجمات ، للأسف ، مأساة سنوية للشعب الكمبوتشي ، فان تكثيف هجوم هذا العام لم يسبق له مثيل

من حيث وحشيته واستخدامه العشوائي للقوة . وقد عبرت عشرات الآلاف من المهاجرين الحدود الى تايلند بحثا عن السلامة والملجأ . ومع أن هذا أدى الى نشوء محنة لسكان القرى في تايلند ، فان حكومة تايلند تمسكت بشكل صامد ومنكر للذات بالتزاماتها الانسانية بمواصلة الترحيب باللاجئين الكمبوتشيين وتسهيل برامج المعونة الغوثية . وحكومة تايلند تستحق أكثر من مجرد الثناء على جهودها ، ولاسيما بزيادة المساعدة الدولية المطلوبة للاجئين الكمبوتشيين وسكان تايلند على طول الحدود .

تمسكت اندونيسيا على مر تاريخها بوصفها دولة مستقلة بمبادئ المساواة بين الدول وتقرير المصير للشعوب والتعايش السلمي . ولا نزال نعارض التدخل الأجنبي وأي نوع من أنواع الضغوط سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ايدولوجية من جانب أية دولة ضد أية دولة أخرى ، كما اننا لانزال ندين بشكل ثابت أي تدخل في أية عملية سياسية وطنية سواء كان ذلك بالقوة أو بالتخريب \* .

وفي اطار هذا الموقف القائم على المبدأ ، تنظر اندونيسيا باستمرار الى الحالة في كمبوتشيا . ومن ثم فان نهجنا الخاص بايجاد حل دائم كان دافعا فيه دائما هو رغبتنا في التماس حل سلمي يأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الاطراف المعنية . ونحن مقتنعون - اكثر من أي وقت مضى - بأنه مادامت القوات الأجنبية باقية في كمبوتشيا ، ومادام الشعب الكمبوتشي محروما من حقه في تقرير مستقبله وفي اختيار نظامه السياسي والاقتصادي بمنأى عن أي تدخل خارجي ، لا يمكن التوصل الى حل عادل ودائم . وأكثر من ذلك نحن نعتقد بأنه من مصلحة جميع الدول في المنطقة أن تسعى الى حل سلمي عن طريق دبلوماسية بناءة تفضي الى تسوية تفاوضية .

خلال العام الماضي ، قامت اندونيسيا - باعتبارها المتحدث باسم "آسيان" مع فييت نام - بالسعي الى تعزيز جهود "آسيان" في التوصل الى حوار حقيقي ، ولايجاد

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الأشطل ( اليمن الديمقراطية ) .

منهج صحيح للتوصل الى حل في الاطار الاستراتيجي للاستقرار المستقبل في جنوب شرقي آسيا . وفي هذا الشأن ، يشجعنا ان هناك - على الأقل - توافقا أكبر في الآراء بشأن اطار العمل والعناصر الرئيسية التي ينبغي بناء التسوية السياسية الشاملة على أساسها . ومع ذلك ، وكما قال وزير خارجية اندونيسيا في المناقشة العامة يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ، بينما ادت المحادثات الجارية بين اندونيسيا وفيت نام الى توضيح متبادل لعدد من جوانب المشكلة ، لا تزال توجد اختلافات بشأن بعض النقاط الهامة ، وينبغي تسوية هذه الاختلافات اذا ما كان لعملية التوصل الى حوار حقيقي أن تستمر . والنقطة الأساسية من هذه النقاط هي ضرورة اعتراف جميع الأطراف بأن مشكلة كمبوتشيا ليست مشكلة بين "آسيان" وفيت نام أو دول الهند الصينية ، ولكنها مشكلة بين الشعب الكمبوتشي وفيت نام ، ومن ثم ، فان دور اندونيسيا باعتبارها محاورا ودور "آسيان" بشكل عام يتمثلان في السعي الى تسهيل المفاوضات المجدية فيما بين الأطراف المعنية مباشرة .

من الضروري أن نؤكد ان "آسيان" تعتقد أن وقف اطلاق النار والانسحاب المرحلي للقوات الاجنبية من الاراضي في اطار زمني محدد يؤديان الى انشاء منطقة سلم تشرف عليها قوات لحفظ السلام أو قوات اشراف ، لا تزال هي اطار العمل الناجع للتوصل الى حل . وان احراز تقدم بشأن تلك الجوانب ، سوف تسهله بشكل كبير عملية المصالحة الوطنية والوحدة فيما بين زعماء مختلف طوائف كمبوتشيا وفتاتها . وتحقيقا لهذه الاغراض ، اقترح وزراء خارجية "آسيان" في تموز/يولية الماضي اجراء محادثات حوار بين الاطراف الرئيسية . وفي الوقت نفسه ، لا تزال "آسيان" دائما على استعداد للنظر في نهج أخرى لهذه الاجراءات ، ومع ذلك ، فان فيت نام يبدو أنه قائم على اساس "استحالة عكس" للحالة في كمبوتشيا ، وهذا يماثل القبول الدولي للأمر الواقع الذي خلقتة في كمبوتشيا .

ترى دول "آسيان" أن القضية الرئيسية التي ينبغي حلها وتسويتها أولا هي استعادة كمبوتشيا لاستقلالها الحقيقي ، وان الشاغل الرئيسي للعالم هو اعادة اقامة



كمبوتشيا ، الدولة ذات السيادة المستقلة المحايدة غير المنحازة ، التي لا تشكل أى تهديد لجميع جيرانها بما في ذلك فييت نام ، والتي تربطها علاقات صداقة بهؤلاء الجيران . عندئذ فقط يمكن حل مشاكل أخرى في المنطقة حيث ان مسألة كمبوتشيا هي لب المشكلة ، وهي في الوقت نفسه محور اضطراب السلم والاستقرار في المنطقة .

لقد أحطنا علما مع التقدير بتقرير الأمين العام الذي أظهر اهتماما والتزاما كبيرين بايجاد تسوية سياسية شاملة . ان اشارته الى تطور فكرة مؤتمر دولي محدود تسود لنا أنها ملاحظة وجيهة جديدة بمزيد من الدراسة من جانب جميع الأطراف . وعلاوة على ذلك ، يتعين علينا أن نؤكد على اقتناعه بأن مشاكل المنطقة لن تحل بالوسائل العسكرية وأن استمرار الصراع قد يندرج بمزيد من التوتر وخطر التصعيد . وفي هذا الاطار بالذات ، اطار التطورات المنذرة بالسوء ، يصبح من الضروري ، بل من الحتمي ، أن تواصل الأمم المتحدة تناولها لهذه المسألة حتى تجرى تسويتها على نحو شامل وعادل .

يود وفد بلادي أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن تقديره الخالص لرئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، السيد ولييالد باهر ، ورئيس اللجنة المخصصة التابعة للمؤتمر ، السفير ساري ، والأعضاء الآخرين في اللجنة ، على مساعيهم البناءة . ان البعثات العديدة التي اضطلعوا بها قد أسهمت اسهاما هاما في محاولة خلق تفهم أفضل من شأنه أن يسهل التبادل المجدي في الآراء . وبالمثل ، فاننا نشعر بالامتنان للأمين العام ومثله الخاص ، السيد رفيع الدين أحمد ، على جهودهما الدؤوبة وتغانيهما المستمر خدمة لقضية السلم في المنطقة . ونشعر بالامتنان أيضا للسيد تاتسوروكونوفي وموظفيه على جهودهم المتواصلة لتخفيف محنة اللاجئين ومعاناتهم .

ان التزام اندونيسيا بالتوصل الى حل سلمي وعادل لا يحتاج الى أي تأكيد ، وعلى أساس هذا العزم يدرس وفد بلادي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.4 و Corr.1 . ونعتقد أنه بتوفر الارادة السياسية اللازمة ، يمكننا أن نبدأ عطية استعادة الوثام والاستقرار والتقدم المشترك لصالح جميع الدول في المنطقة . ولهذا يوصي وفد بلادي بقوة أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان شعب كمبوتشيا لا يزال محروما من حقه في تقرير المصير . ونأسف أسفا عميقا لأنه عقب اتخاذ الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر الماضي القرار الخاص بالحالة في كمبوتشيا ، شنت القوات الفيتنامية هجوما شاملا دام طوال موسم الجفاف . وقد أرغم ذلك جميع اللاجئين المدنيين

من الخمير الذين كانوا يتلقون المساعدة الانسانية في المخيمات والواقعة بالقرب من منطقة الحدود التايلندية الكموتشية على النزوح الى مواقع داخل تايلند . ونتيجة لهذه الأعمال العدوانية ، تعرضت حياة عشرات الآلاف من أهالي القرى التايلندية لاضطراب شديد . ولا تزال التوترات حادة على طول الحدود . ان هذه الحالة تفرض ضغوطا اقتصادية واجتماعية شديدة على تايلند .

بيد ان التقارير تفيد بأن القوات المحتلة لا تزال تواجه مقاومة قوية من الشعب الكموتشي ، ما يظهر للعالم مرة أخرى أن الحل العسكري لمشكلة كموتشيا ليس غير مقبول فحسب بل هو مستحيل أيضا .

ولصالح السلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي ، تناشد حكومة بلادي فييت نام أن تستجيب بصورة ايجابية لنداء الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء التي تطالب فييت نام ، تشيا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وقرار المؤتمر الدولي المعني بكموتشيا ، بالدخول في مفاوضات من شأنها أن تؤدي الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة .

وترى اليابان أن من المهم في المأزق الحالي مواصلة استكشاف مختلف السبل المفضية الى ايجاد حل للمشكلة . ومن هذا المنطلق ، نؤيد تأييدا ثابتا النداء المشترك الصادر عن وزراء خارجية رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، في أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، الذي لا يزال على وجاهته . وفي إطار الجهد الرامي لاعطاء دفعة لهذا النداء ، وفي الاجتماع الوزاري بين أعضاء الرابطة وشركائهم في الحوار الذي انعقد في تموز/يوليه ١٩٨٤ بجاكرتا ، أعلنت اليابان عن اقتراح من ثلاث نقاط يركز على الدعم المالي ، أى الاسهامات في نفقات الأنشطة الدولية لصيانة السلم ، والتعاون بأشكال منها ارسال موظفين عند اجراء انتخابات حرة ، والتعاون في المجالين الاقتصادي والتقني من أجل اعادة بناء بلدان الهند الصينية عندما يتم احلال السلم الحقيقي .

ولا تزال اليابان على اقتناع بأنه اذا أريد اقامة علاقة على أساس التعايش والرفاهية المشتركة بين بلدان الرابطة وبلدان الهند الصينية ، وانا أريد ارساء السلم والاستقرار

في جنوب شرقي آسيا ، فلا بد أن تحل المشكلة الكمبوتشية في أسرع وقت ممكن . وانطلاقاً من هذه الاعتبارات ، ومراعاة لاحتياجات كمبوتشيا لاعادة البناء في الأجلين المتوسط والطويل ، اقترحت حكومة اليابان في الاجتماع الذي سبق للمؤتمر الوزاري بين بلدان الرابطة وشركائها في الحوار المنعقد في تموز/يوليه ، المبادئ الأربعة التالية التي يجب أن تحدد الجهود المقبلة لحل هذه المشكلة .

أولاً وقبل كل شيء ، لا يمكن أن يكون هناك تنازل فيما يتعلق بدعوتي التسوية السياسية للمشكلة الكمبوتشية ، ألا وهما : الانسحاب الكامل للقوات الغيبتانية ، عن طريق عملية مرحلية اذا اتضح أن الانسحاب الكامل الفوري أمر صعب ، واحترام حق الشعب الكمبوتشي في أن يقرر بحرية مستقبل بلاده .

ثانياً ، كخطوة صوب تحقيق التسوية السياسية ، يجب أن يعزز الحوار بين البلدان المعنية ، بما فيها فييت نام ، من أجل خلق الثقة المتبادلة بين الأطراف سعياً للخروج من المأزق الحالي . ومن هذا المنطلق ، تقدر اليابان الاقتراح الداعي الى عقد معادئات الحوار والمقدم من جانب الرابطة ، بوصفه دليلاً على جهودها المخلصة من أجل تحقيق عقد حوار بين الأطراف المعنية ، وتأمل اليابان أن يتحقق هذا الحوار وأن توجد الثقة المتبادلة .

ثالثاً ، يجب في إطار الأمم المتحدة وفي المحافل الأخرى مواصلة الدعم للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية .

رابعاً ، عندما تتحقق المصالحة الوطنية سيكون للشعب الكمبوتشي نفسه دور رئيسي في اعادة بناء بلاده . ويتعين على المجتمع الدولي أن يوفر لأبناء كمبوتشيا اللاجئيين الآن في أراضي تايلند فرص التعليم والتأهيل المهني ، بغية تنمية الموارد البشرية المتمثلة بشعب كمبوتشيا . وتأمل اليابان أن يوضع عما قريب برنامج ملائم عن طريق تعاون الأطراف المعنية ، وهي على استعداد لتقديم ما يمكن من المساعدة من أجل تنفيذ هذا البرنامج .

وبالإضافة الى هذه المقترحات المحددة ، ما فتئت اليابان منخرطة في اتصالات  
حثيثة مع الحكومات المعنية ، بما فيها الحكومة الفيتنامية والتحالف الكمبوتشي الديمقراطي ،  
بغية خلق مناخ مؤات لايجاد تسوية سياسية عادلة ودائمة لهذا الصراع . ونحن عازمون  
على مواصلة هذه الجهود .

وتود حكومة اليابان في هذا الوقت أن تعرب عن شكرها لرئيس اللجنة المخصصة ،  
 السفير السنغالي ما سامبا ساري ، وسائر أعضاء مكتب اللجنة المخصصة ، على جهودهم  
 المتواصلة لتعزيز عملية التفاوض الهادفة الى التوصل الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة .  
 ونود أيضا في هذه المناسبة أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام ولممثلته الخاص ، السيد  
 رفيع الدين أحمد وموظفي مكتبه على ما بذلوه من جهود للتوصل الى تسوية تفاوضية للمشكلة .  
 ونرجو أن يستمروا في العمل من أجل الحل السلمي لهذه القضية الدولية الطحة .  
 ان اليابان تدرك ادراكا تاما العبء الشديد الذي يمثله اللاجئون والنازحون  
 وتتحملة حكومة تايلند ، وتعرب عن اعجابها بشجاعة تايلند وتصميمها على تخفيف معاناة  
 اللاجئين الكمبوتشييين . وفي هذا الصدد ندين بالامتنان العميق لتفاني جميع المشاركين  
 في أنشطة المساعدة الانسانية للاجئين التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة للاغاثة  
 على طول الحدود ، وبرنامج الأغذية العالمي ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ،  
 واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد من المنظمات الطوعية .  
 أما حكومتي فقد ساهمت بسخاء في هذه الأنشطة لأسباب انسانية وكذلك بأمل  
 التخفيف من العبء الذي ينوء بكاهل تايلند ، وستواصل جهودها بأقصى ما تستطيعه .  
 وتناشد اليابان جميع البلدان القادرة على تقديم المساعدة الى اللاجئين الذين ما زالوا  
 في حاجة اليها ، خصوصا للاجئين في منطقة الحدود التايلندية - الكمبوتشية والمقيمين  
 في المراكز الوقتية في تايلند ، وكذلك للقرويين التايلنديين المتضررين ، أن تقدمهم  
 وتزيد منها .  
 ختاماً أود أن أؤكد أن اليابان تؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار المقدم حول الموضوع ،  
 أى مشروع القرار A/40/L.4 و Corr.1 ، وقد انضمت مرة أخرى الى بلدان رابطة الأمم  
 جنوب شرقي آسيا في تقديمه .  
 ونحث جميع الدول الأعضاء التي تحترم العدالة الدولية وتسعى الى عالم السلم  
 أن تؤيد مشروع القرار هذا اعترافا منها بأن التدخل المسلح في أى بلد يجب أن يرفض  
 رفضا قاطعا وأن حق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير يجب أن يعاد اليه .

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الذكرى

الأربعين للأمم المتحدة تجشم العديد من رؤساء الحكومات والدول عناء زيارة الأمم المتحدة لتأكيد تأييدهم لميثاق الأمم المتحدة وللمساعدة في إعادة بناء هيئة المنظمة ومصادقتها ، كما أرسل آخرون الرسائل . ومن الرسائل التي قرأتها ووجدتها مشجعة رسالة أرسلها رئيس مجلس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية ، السيد فام فان دونغ ، قال فيها :

"واننا نود ، من جهتنا ، أن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد من جديد دعنا

للأهداف والمبادئ النبيلة التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، وعزمنا على المساهمة

في تحقيق هذه الأهداف " . ( A/40/793 ، ص ٣ )

ان فييت نام ، باعتقادنا ، يمكن بالفعل أن تقدم مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف

ميثاق الأمم المتحدة وفي إعادة بناء هيئة المنظمة . وإذا كانت هيئة المنظمة قد انتقصت

في السنوات الأخيرة ، فهذا يرجع بالدرجة الأولى الى أن العديد من الدول الأعضاء ،

بصرف النظر عن التزامها العلني والمستمر بميثاق الأمم المتحدة ، تواصل تجاهلها لقرارات

هذه المنظمة ومقرراتها .

فكل سنة ، على سبيل المثال ، تطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من عدة

دول أعضاء أن تسحب قواتها المسلحة من الدول المجاورة التي تحتلها بصورة لا شرعية .

سأذكر ثلاثة أمثلة فقط - وهناك بالطبع أمثلة كثيرة - طالبت الأمم المتحدة بانسحاب

القوات السوفياتية من أفغانستان وقوات جنوب افريقيا من نامبيا والقوات الفيتنامية من

كمبوتشيا . وللأسف ، تتجاهل البلدان الثلاثة تلك قرارات الأمم المتحدة أو تتحداها .

ونحن نعتقد أن فييت نام تدرك عواقب تجاهل هذه القرارات . ولاحظت مثلا ان صحيفة

"نهان دان" الفيتنامية الرسمية ذكرت في تعليق نشرته مؤخرا بمناسبة الذكرى الأربعين

للأمم المتحدة :

"وعلى وجه الخصوص مازال عنصريو جنوب افريقيا ، في تجاهل لقرارات

الأمم المتحدة ، يرفضون إعادة الاستقلال للشعب الناميبي بزعامة المنظمة الشعبية

لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) " .

اسمحوا لي أن أشدد على هذه العبارة ، " في تجاهل لقرارات الأمم المتحدة " . ان فييت نام على بينة من أن تجاهل قرارات الأمم المتحدة في مجال معين يمكن أن يلحق الضرر بالمنظمة ، وهي على بينة بالتأكيد من أن عواقب تجاهل قرارات الأمم المتحدة في كمبوديا يمكن أن تلحق بالضرر بها أيضا .

والسبب في ذلك هو ان قرارات الأمم المتحدة تشكل مجموعها نسيجاً من السلطة الاخلاقية ننسجه كل عام . وهذا النسيج لا ترقيع فيه ، فكل القرارات تشكل قطعة واحدة . لا يمكن أن تقبلوا بعض القرارات وترفضوا البعض الآخر .

وينبغي لفييت نام ألا تغفل من جسامه الضرر الذي تلحقه بنسيج السلطة الأخلاقية للأمم المتحدة . فقبول فييت نام الانتقائي للقرارات أو برفضها أحدثت ثقباً كبيراً في نسيج السلطة الأخلاقية للأمم المتحدة . ومن خلال تلك الثقب أفلت الآخرون ، مثل عنصري جنوب افريقيا ، من السلطة الأخلاقية لهذه المنظمة .

ولم تكن سنغافورة وحدها في الاعراب عن القلق ازاء تدهور السلطة الأخلاقية للأمم المتحدة . فحركة عدم الانحياز ، في آخر اجتماعين عقدتهما ، اجتماع لواندا في أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ والاجتماع الوزاري في نيويورك في ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ، جددت بصريح العبارة ايمانها في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرارات الأمم المتحدة . ومن المؤكد أن فييت نام ، بصفتها دولة عضواً في حركة عدم الانحياز ، ولأنها أعلنت مرارا التزامها الأساسي باحترام قرارات الحركة ، يمكن أن تكون القدوة للدول الأعضاء الأخرى في هذه المنظمة بالموافقة على تنفيذ القرارات التي اتخذتها هذه الهيئة حول قضية كمبوديا .

غير اننا نرى للأسف أن فييت نام لا تزال ترفض الاصغاء لرأي الجمعية العامة . ورغم القرارات الصريحة الستة التي اتخذتها في السنوات الست الماضية والتي تطالب فييت نام بسحب قواتها من كمبوديا ، وبالسماح للكمبوتيين بأن يحددوا مستقبلهم ، لا تزال القوات الفييتنامية مرابطة في كمبوديا .



وفي الوقت ذاته نلاحظ مع الأسف ان فييت نام تواصل جهودها لخداع المجتمع الدولي . واذا كان هذا القول يبد وقاسيا بعض الشيء ، فاسمحوا لي أن أكرر نقطة أشرت بها في مناقشة العام الماضي حول نفس هذا الموضوع . لقد قلت في ذلك الوقت :

" في كل عام قبل بد " دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نسمع همسات واشاعات حول السلم في شبه جزيرة الهند الصينية . . . . هـذه الاشاعات . . . تصحبها 'تقارير' عن انسحاب قوات فييتنامية من [كمبوتشيا] . . . [ولكن] ، حالما تنتهي أعمال اللجنة العامة . . . سيعاود جيش الاحتلال

شن هجمات عسكرية على قوات المقاومة " . ( A/39/PV.42 ، ص ١٢ و ١٣-١٥ )

وقد سميتها في ذلك الحين دورة أعمال العدوان والخداع الخبيثة .

ومن دواعي الأسف الشديد ان أعلم الجمعية العامة بأن توقعاتي في العام الماضي كانت صائبة . وانا لا أحس بالرضى لمعرفة ان توقعاتي صائبة لأنني أعلم ان شعب كمبوتشيا يعاني في كل عام عندما يعرف في هذه الدورة من أعمال العدوان والخداع التي تتسم بالخبت . وفي الحقيقة ، في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، وحالما انتهت دورة الجمعية العامة في العام الماضي ، وبمجرد اقتناع الفيتناميين بأن أبواب الجمعية العامة قد اغلقت ، شن جيش الاحتلال الفيتنامي أعنف هجمة له خلال السنوات السبع الماضية وأكثرها دموية ضد الكمبوتشيين — ضد قوات المقاومة والمدنيين الكمبوتشيين الأبرياء على حد سواء .

لقد قيل مرارا وتكرارا في مجرى هذه المناقشة ، وقال ذلك الأمين العام

أيضا في تقريره :

" إن أحداث العام الماضي قد بينت بجلاء ، مرة أخرى ، انه لا يمكن

أن تحل مشاكل المنطقة بالوسائل العسكرية ، وان طول أمد المواجهـة

لا يمكن الا أن يخلق مزيدا من التوتر ، وزيادة مخاطر التصعيد " . (A/40/759 ،

الفقرة ٢١ )

هذا ما قاله الأمين العام ، وأيده كثير من المتكلمين . ومع ذلك فان فييت نام ، على الرغم

من هذا ، تواصل شن هجمات وحشية ودموية على الكمبوتشيين .

وبمزيد من الخبث ، تواصل فييت نام بصمت توطين مدينتين فييتناميين فـي كمبوتشيا . وقد أرفقت بنص خطابي صورة لتقرير صحفي عن طبيب كمبودي ، هو الدكتور سوسارن . لقد كان يدير أكبر مستشفى في بنوم بنه ، وكان — بالمناسبة — رئيس جمعية الصداقة الكمبوتشية — السوفياتية . ومن المفترض انه ليس حانقا على الفييتناميين . ولكنه اضطر الى الهروب من بلده ، وكما تقول القصة ، هرب مع زوجته وأطفاله الستة الى تايلند ، ومشى هو مسافة ٤ كيلومترا حاملا على كتفه ابنه البالغ من العمر ١٧ سنة والمصاب بشلل الأطفال . لماذا اذن يود أي شخص أن يفر مع عائلته ويخاطر بكل ذلك ؟ لقد كان جوابه انه اضطر الى الهرب من بلده لينجو مما وصفه بخطـ فييتنامية لاستعمار بلده . وقال أيضا ان الفييتناميين يعترمون القضاء على الكمبوتشيين قضاء مبرما .

هذه قصة واحدة ، ولكن يمكن للمرء أن يفهم منها الصدمة التي يتعرض لها الكمبوتشيون وهم يشاهدون " فتنة " بلادهم .

ولكن ، بالطبع ، عندما اقتربت دورة الجمعية العامة في هذه السنة ، اسكتت فييت نام ، كالعادة ، مدافعها وأعلنت بعد ذلك بانها ستسحب قواتها . وحتى ان فييت نام اتخذت هذا العام خطوة أكبر ، اذ أعلنت انها ستسحب جميع قواتها قبل عام ١٩٩٠ . ومع ذلك ، أخفت فييت نام بعناية حقيقة ان هذا الانسحاب سيكون مشروطا بالقضاء على كامل قوات المقاومة الوطنية الكمبوتشية — وهو شرط يستحيل على الكمبوتشيين الوفاء به . والأهم من ذلك ، لا بد لنا ان نذكر بأن هذه ليست المرة الأولى التي تعلن فيها فييت نام سحب قواتها . لقد أعلنت عن أول انسحاب لقواتها في عام ١٩٨٣ ، وفي عام ١٩٨٤ ، وقد علمنا بعد التحقق من ذلك بأن كل سحب للقوات قد تحول الى تناوب للقوات . وبعد هذه التجربة هل يمكننا بالفعل أن نصدق ان فييت نام صادقة هذه المرة عندما تقول بانها ستسحب قواتها قبل عام ١٩٩٠ ؟

كما أن فييت نام أثارت قدرا كبيرا من الارتباك لدى كثير من البلدان عن طريق تعميم تقارير تتول بأن هناك محادثات مرضية جارية في منطقة جنوب شرقي آسيا . وقد أكدوا على ذلك في بيان مشترك مؤرخ في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ وموقع من لاوس

وفيتت نام . واني أعتقد ان هذه الوثيقة لم تعمم في الأمم المتحدة بوصفها وثيقة رسمية فحسب بل انها وزعت أيضا هذا الصباح في هذه القاعة لتقرأها كل الوفود . وقد ذكر في هذه الوثيقة :

" في حين بدأ الحوار بين مجموعتي دول الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا يتصدى لجوهر المسألة فان المجادلات المتواصلة في الأمم المتحدة والرامية الى تأمين اعتماد قرار خاطئ بشأن كمبوتشيا مثلما تم في الست سنوات العاضية بيد وأكثر سلبية وتقاد ما من أي وقت آخر " . ( A/40/814 ، ص ٢ )

لماذا قامت فييت نام بتوزيع هذا التقرير ؟ السبب بسيط للغاية . ان الغرض من ذلك هو محاولة اقناع الدول الأعضاء بعدم التصويت على مشروع القرار الخاص بكمبوتشيا ، واقناعهم بانه اذا كانت هناك محادثات جارية على المستوى الاقليمي فليس هناك ما يدعو الى المضي في اتخاذ قرار هنا . وبالتالي ، وردا على ذلك ، فان عددا من زملائي من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، سفراء الفلبين واندونيسيا وبلدان أخرى ، ردوا على ذلك بالاشارة الى أن رئيس اللجنة الدائمة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا قال ، بالنيابة عن وزراء خارجية الدول الستة الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، في رسالة موجهة الى جميع الاعضاء انه :

" لا يوجد حتى الآن أي حوار اقليمي في جنوب شرقي آسيا بشأن المشكلة الكمبوتشية . ومن ثم ، فان من الضروري جدا أن يواصل المجتمع الدولي انشغاله بهذه القضية " . ( A/40/832 ، ص ٢ )

واني أحث الأعضاء على قراءة هذه الرسالة ، لأنها توفر ردا قاطعا على المزاعم التي أشاعتها فييت نام في الأشهر القليلة العاضية بصورة مكثفة .

وكل ذلك يبعث على الاكتئاب . ولكن علينا ألا نفقد الأمل . لقد تم احراز بعض التقدم عبر السنوات . فقد قام الأمين العام وممثله الخاص واللجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، بموجب الولاية التي أناطتها بهم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن كمبوتشيا ، باجراء مشاورات عديدة مع كل الأطراف المعنية ، ومما له دلالة أن الأمين العام أشار في تقريره الأخير الى :

" ظهور قدر معقول من التقارب بشأن العناصر الرئيسية للتوصل الى تسوية سياسية شاملة . وتشمل هذه العناصر ، في جملة أمور ، ما يلي : انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، عدم العودة الى سياسات وممارسات الماضي القريب التي أدانها العالم ، تشجيع عقد مصالحة وطنية ، ممارسة الشعب الكمبوتشي حقه في تقرير مصيره ، احترام استقلال كمبوتشيا وسلامتها الاقليمية ومركزها غير المنحاز ؛ ضمان أمن جميع الدول في المنطقة وسيادتها ؛ وضع ضمانات دولية للاشراف على تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل اليها ؛ انشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا " . ( A/40/PV.61 ، الفقرة ١٣ )

هذه النقاط واضحة للغاية . ويبدو غريبا اننا قد قضينا سبع سنوات للتوصل الى اتفاق بشأن هذه النقاط الأساسية . ولكن بما أنها تتسم بهذه الدرجة من الأهمية فأمل أن تأذنوا لي بالخروج عن النص الذي أعددت لأتحدث بايجاز عن كل نقطة منها ، لأنني أعتقد انها تتضمن في حد ذاتها عناصر التسوية السلمية لمشكلة كموتشيا .

النقطة الأولى هي انسحاب جميع القوات الاجنبية من كموتشيا — قد لا يبدو ان ذلك يمثل تقدما كبيرا ، ولكن يكفي ان نتذكر أن فييت نام ، في النقاش الأول الذي أجريناه في هذه القاعة بشأن كموتشيا في ١٩٧٩ ، قد أنكرت في البداية ان لها أية قوات اجنبية في كمبوديا . وفي وقت لاحق ذكرت فييت نام انها ليست لديها أية قوات اجنبية بل لديها بعض التطوعيين في كموتشيا . ومجرد الاعتراف بوجود قوات اجنبية ينبغي لها أن تنسحب هو فيما اعتقد تقدم كبير .

والنقطة الثانية ، هي عدم العودة الى سياسات وممارسات الماضي القريب التي أدانها العالم . نحن نعلم جميعا مدى المعاناة التي قاستها كموتشيا في السنوات من ١٩٧٥ الى ١٩٧٨ عندما نفذت فيها ممارسات وحشية انتهاكا لحقوق الانسان . كما نعلم بالطبع ان فييت نام قد استغلت ذلك لاستخدام هذه الممارسات كذريعة لتبرير غزوها واحتلالها لكموتشيا فيما سمي بايجاز عامل بول بوت ، غير انه من المفيد هنا التذكرة بأن فييت نام هي التي سبق لها أن دافعت عن بول بوت في لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان في ١٩٧٧ . ومن المفيد أيضا التذكرة بأن فييت نام بعد غزوها واحتلالها لكمبوديا تعين عليها تنصيب نظام هنغ سامرين في السلطة ، وكثير من قادة هذا النظام ، بما فيهم هنغ سامرين . وهون سن ، كانوا من كوادر نظام بول بوت في السابق وذلك كشفت عن قدر كبير من النفاق بزعمها في الوقت ذاته انها تدين سياسات بول بوت . ومع ذلك فان اعتراف الجميع الآن بضرورة عدم العودة الى سياسات تلك الحقبة يعد تقدما كبيرا .

العامل الثالث هو تشجيع عقد مصالحة وطنية ، ونحن نعتقد ان هذا عامل فائق الأهمية . ففي ١٩٨٣ ، أصدرت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بيانا ناشدت فيه عقد مصالحة وطنية في كموتشيا في أعقاب تسوية المشكلة . ونحن نعرف جميعا كم طالت معاناة كموتشيا . فقد بدأت معاناتها منذ ١٩٧٠ . وشهدت البلاد لخمس

عشر عاما حتى الآن حربا لا تتوقف واراقة مستمرة للدماء ، ومن المؤكد ان جراح تلك الحرب لم تلتئم ولا تزال حية ومستمرة . ولن يكون من السهل احلال السلم والوثام بعد التسوية ، ولكن ثمة حاجة لعقد مصالحة وطنية كجزء من عملية التسوية . ويجب كذلك السماح ، كما اقترحت بلدان الرابطة ، لكل الأطراف ، بما فيها نظام هونغ سامرين ، بالاشتراك في التسوية السياسية الشاملة في كمبوتشيا .

رابعا ، هناك نداء ل احترام استقلال كمبوتشيا وسلامتها الاقليمية ومركزها غير المنحاز . وهذه النقطة غنية عن الوصف والبيان والشرح .

خامسا ، " ضمان أمن جميع الدول في المنطقة وسيادتها " . وهذه نقطة بالغة الأهمية ، لأن موقفنا كان دائما ان فيبت نام لها ، باعتبارها احدى بلدان جنوب شرقي آسيا هالاج شرمسة في كمبوتشيا فلفيبت نام الحق في أن تتوقع من كمبوتشيا وهي البلد المجاور أن تحترم استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية . ولفيبت نام الحق في أن تتوقع من كمبوتشيا أن تتبوع أيضا سياسة سلم وحسن جوار ازاها ، ولفيبت نام الحق في أن تطالب بأن ما من دلة خارجية يمكنها أن تستخدم كمبوتشيا كقاعدة لشن أعمال التخريب والعدوان ضد فيبت نام . ونحن نتفق مع زملائنا الفيتناميين على كل هذه النقاط . غير اننا ينبغي أن نوضح من نفس المنطلق ان كمبوديا أيضا لها الحق في أن تطالب فيبت نام وأن تتوقع منها احترام نفس المبادئ والمعايير ازاها .

سادسا ، هناك نداء بوضع ضمانات دولية للاشراف على تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل اليها وهذه النقطة نقطة حرجة للغاية . لقد أشرت آنفا الى اعلان فيبت نام عن سحب قواتها ، ثم عرفنا جميعا ان انسحاب القوات لم ينفذ قط . واذا كان علينا أن نصدق أن القوات الفيتنامية ستسحب من كمبوتشيا فينبغي لنا أن نرتب اشرافا دوليا محايدا لضمان الانسحاب الفعلي للقوات لا مجرد تناوبها .

وأخيرا ، ثمة نداء بانشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا . ونحن نعتقد فعلا اننا عندما نحقق تسوية سلمية في كمبوتشيا نكون قد تخلصنا أخيرا من آخر الاسباب الرئيسية للتوتر في جنوب شرقي آسيا ، ومن شأن ذلك ان يمهد الطريق للسلم والحرية والحياد في منطقتنا .

ومن ثم توعد هذه النقاط- جميعا بأنه قد تم احراز قدر من التقدم . وهي توعد أيضا ، ربما بصورة أكثر حسما لكل الذين أرهقهم هذه المناقشة من بيننا ، بأن مداوات هذه الهيئة وقراراتها كان لها بعض الأثر على مر السنوات . وبالفعل فإن الدول الأعضاء في هذه المنظمة بتصويتها لصالح مشروع القرار المقدم هذا العام لن تؤكد مجددا التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة فحسب ، بل ستقدم أيضا اسهاما ايجابيا فسي التوصل التوصل الى تسوية سلمية لمشكلة كمبوتشيا بدعمها لجهود الأمين العام وزملائه . ولذلك فمن المؤسف ان تقرر فيببت نام هذا العام ، مثلما فعلت العام الماضي ، ان تقاطع المناقشة مرة أخرى . من المؤسف لأننا لا نعلم وجهة نظر فيببت نام في هذه المسألة ، ومن المؤسف لأن فيببت نام بعدم اشتراكها في المناقشة تضرب للأمم الأخرى مثلا بالغ السوء وستساعد أيضا على تقوض هيبة المنظمة ومصداقيتها .

ونحن نعتقد ان حل مشكلة كمبوتشيا يكمن في نهاية الأمر في أيدي فيببت نام . ومن ثم فنحن نناشد فيببت نام مرة أخرى أن تستجيب لآراء المجتمع الدولي وأن تبدأ ربما في اجراء محادثات مباشرة ، أوغير مباشرة كما هو مقترح في مشروع قرار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، مع كل الأطراف في كمبوتشيا ، فكلما أخرت فيببت نام هذه المحادثات سنشهد دورة مدرة من العدوان واليأس .

وختاما ، يقال ان السماء لو ذرفت الدموع على معاناة الشعب لما عرفت كمبوتشيا الجفاف أبدا . واذا كان الكمبوتشيون قد تحملوا المعاناة هذه المدة الطويلة ، فأقل ما يمكن أن نقوم به هنا هو ألا نكل من هذه المشكلة بل بالأحرى أن نغتنم الفرصة لنؤكد مجددا تضامننا مع شعب كمبوتشيا الذي طالت معاناته .

السيد ماكدويل ( نهوريلندا ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ؛ منذ

سبع سنوات غزت القوات الفيتنامية كمبوتشيا . وقد تم هذا الغزو في انتهاك سافر للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة . وفي تلك السنوات السبع ظلت القوات الاجنبية كقوات احتلال . وهكذا فرضت دورة من العنف واراقة الدماء على ذلك الشعب الذي تجاوزت معاناته في السنوات الأخيرة كل الحدود .

ونيوزيلندا مشتركة في تقديم مشروع القرار بشأن الحالة في كيبوتشما ، السدي  
أشار اليه مندوب سنغافورة ، ونحن نفعل ذلك لاننا نعتقد اعتقادا جازما بأن شعب ذلك  
البلد ينبغي أن يتمكن من تشكيل مصيره دون تدخل أجنبي وسنأى عن الاضطهاد الخارجي .



لقد اكدت حكومة نيوزيلندا مرارا على انه لن يتسنى تحقيق ذلك الا عن طريق انسحاب القوات الفيتنامية ، على أن يعقبه اعتراف د ولي يكفل حق شعب كمبوتشيا في أن ينتخب قاداته وان يحدد بنفسه نظام حكمه . وما زالت هذه الحقوق تنكر عليه ، ولا تزال نيوزيلندا تستنكر هذه الحالة .

ولا تعتقد حكومة نيوزيلندا ان رفض هذه الجمعية الواضح والمتكرر للغزو الذي قامت به فييت نام لكمبوتشيا واحتلال اراضيها ، سوف يؤدي وحده الى ايجاد الحلول المطلوبة لانهاء المعاناة الأساسية لشعب كمبوتشيا . فالذي ينبغي ان تفعله هذه الجمعية هو ان تبين السبل التي يمكن ان نتوصل بها الى اطار تسوية شاملة لمشكلة كمبوتشيا . وتؤيد حكومة نيوزيلندا وتمتدح جهود بلدان رابطة امم جنوب شرقي اسيا التي تقدمت بمشروع القرار هذا ، وتشيد بالدور الذي قامت به وما زالت تقوم به في العملية الرامية الى ايجاد حل لمشكلات كمبوتشيا .

وينبغي ان تكون اول خطوة رئيسية نحو التسوية اجتماع الاطراف المعنية وبدء التفاوض . وهناك آلية داخل الأمم المتحدة ، هي المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، يمكن من خلالها تسهيل المفاوضات . ونحن نستحسن العمل الذي أنجز بالفعل من خلال هذا المؤتمر . ولكن جوهر المفاوضات ، لا اجراءات التفاوض ، هو الذي له الاهمية القصوى . واذا كانت هناك محافل اخرى يمكنها ان تؤدي اكثر من غيرها الى اجراء مفاوضات حقيقية ، فاننا سوف نؤيدها للمساعدة على نجاح هذه المحادثات .

وتلاحظ حكومة نيوزيلندا انه بدت بعض الدلائل - وأؤكد على كلمة "بعض" - منذ ان نظرت الجمعية في هذا الموضوع ، على ان حكومة فييت نام مستعدة للتباحث مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بغية البدء في استكشاف امكانيات الحل . ونحن نؤيد عملية الحوار ، ونشني على جهود الامين العام لمساعدة الاطراف المعنية على حل خلافاتها ، وقد احاطت حكومة نيوزيلندا علما ، وباهتمام ، بملاحظات وزير خارجية فييت نام الذي قال فيها ان فييت نام تعتزم الانسحاب من كمبوتشيا قبل عام ١٩٩٠ . ونحن نعتبر أن الانسحاب جزءا أساسيا من اي حل لمشكلة كمبوتشيا ، ومن

ثم ، فنحن نحث على أن تجرى المفاوضات بغية ضمان القيام بهذا الانسحاب وحتمى يتم في وقت اقرب كثيرا من الموعد الذى اقترحته فيببت نام . وقد تساءل مثل السنغال صباح اليوم بعبارات بليغة ، من هذه المنصة ، عما اذا كان من المعقول ان نتوقع من شعب كمبوتشيا أن ينتظر عقدا آخر الى أن يتم انسحاب الفييتناميين . وردنا هو ان هذا غير معقول باعتبارنا من مقدمي هذا القرار : فقد طال انتظار الكمبوتشيين اكثر من اللازم لادارة شؤون بلادهم .

وتتطلع حكومة نيوزيلندا الى احلال السلم في كمبوتشيا ومشروع القرار هذا يتضمن العناصر الكفيلة بالتوصل الى تسوية شاملة . فهو يرمي الى اعادة الاستقلال لكمبوتشيا وسلامة اراضيها . ونحن نهيب بكل اعضاء هذه المنظمة ان يمنحوا هذا المشروع تأييدهم .

السيد هيبيون (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لا اظن ان هناك في المجتمع الدولي من يشكك في وجهة النظر القائلة بان العناصر الاربعة الضرورية لايجاد حل عادل ودائم لمشكلة كمبوتشيا هي : انسحاب جميع القوات الاجنبية من اراضي كمبوتشيا ، واعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية والحفاظ عليها ؛ وحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره ، والتزام جميع الدول بعدم التدخل بجميع اشكاله في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

وبالمثل ، ليس من بيننا من لم يكن على وشك أن يفقد الأمل تماما في ان تحل هذه المشكلة المؤسسة التي طال امدها ، لولا الجهود الدؤوبة التي بذلها الامين العام والسيد احمد معله الشخصي ومعاونوه .

وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نشيد مرة أخرى بالامين العام الذى ظل يؤدي هذه المهمة الصعبة ، في اطار مساعيه الحميدة ، لمحاولة اقامة عملية حوار مستمر بين الاطراف المعنية .

وغني عن البيان أن ما يشجعنا ان نعرفنا من تقرير الامين العام (A/40/759) عن وجود بعض التقارب الذى ظهر اثناء العام الماضي بشأن العناصر

الاساسية للتسوية السياسية الشاملة لمشكلة كمبوتشيا . و رغبة في تعزيز هذا التقارب المبدئي ، ترى جزر البهاما أن الاقتراح بعقد مؤتمر ولى محدود يشترك فيه كل الاطراف المعنية مباشرة ، فضلا عن الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن والبلدان الاخرى التي يقبلها الطرفان ، يمثل تدبيراً ضرورياً يمكن التوصل من خلاله الى تفهم متبادل لضمان بدء هذا المؤتمر على اساس ايجابي قدر الامكان .

بالرغم من اقتناعنا بأنه يمكن تحقيق خطوات كبيرة عن طريق القنوات الدبلوماسية تعتقد جزر البهاما انه يتعين علينا ايضا ان نولي مزيداً من الاهتمام لتلمس الوسائل للتخفيف من معاناة الشعب الكمبوتشي في ظل الظروف الحالية وبسعدنا ان نلاحظ من تقرير الامين العام أن عدد اللاجئين في تايلند قد انخفض انخفاضاً كبيراً فيما بين عام ١٩٨٠ و ١ تشرين الاول / اكتوبر من العام الحالي . بيد انه لا يزال هناك الكثير من الكمبوتشيين يبحثون عن ملاذ لهم على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، كما ان عملية الامم المتحدة لتقديم الغوث للاجئين على الحدود ، التي واجهت في عملها مصاعب جمة - اذ كانت تضطر الى التخلي عن اماكن الايواء الثابتة واعادة تشييد ما وجديدة بسبب الاعمال الحربية المستمرة - ينبغي ان تحظى باشادة تنا لدرها الحيوى الذى اضطلعت به وما زالت تضطلع به في عملية ايواء جميع الذين يبحثون عن مأوى . ومن هذا المنظور ، يتضح أن مشكلة اللاجئين لم تضر فحسب بعدد كبير من الكمبوتشيين الذين اضطروا الى الفرار من بلد هم ، وانما تهدد ايضا البنية الاساسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تايلند . ويكفي أن اقول ان مشكلة كمبوتشيا لم تقتصر على كمبوتشيا ، بل ان لها اثارها البعيدة المدى على السلم والامن في منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها .

وتشني جزر البهاما على البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية بلدان رابطة امم جنوب شرقي آسيا في ٨ تموز / يولييه ١٩٨٥ ، الذى دعوا فيه الى بدء محادثات الجوار بين فييت نام والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديموقراطية واشترك هونغ سامرين كعضو في وفد فييت نام ، والذى يحدد ايضا العناصر الاساسية التالية التي تقوم

عليها اية تسوية سلمية سياسية شاملة لهذه المشكلة : أولا ، انسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، ثانيا ، لجنة من الامم المتحدة للمراقبة والاشراف ، ثالثا ، المصالحة الوطنية ، رابعا ، اجراء الانتخابات وممارسة تقرير المصير تحت اشراف الامم المتحدة .

وبعد ترجمة الاقوال الى افعال ، نعهد الأمل الوطيد الوارد في تقرير الأمين العام ، من أنه :

" سيصبح في الامكان وضع نهاية للمعاناة الحادة التي كانت قد را فجعاً لجميع شعوب المنطقة لفترة طويلة ، وتمكين هذه الشعوب من التطلع الى مستقبل يسوده السلم والاستقرار والازدهار " . ( A/40/759 ، الفقرة ٢٢ )  
واخيرا ، فان وفد جزر البهاما يرى أن نص مشروع القرار A/40/L.4 و Corr.1 يتضمن تلك العناصر التي يمكن أن تؤدي الى حل عادل وشامل لهذه المشكلة المقلقة ، ونحن نعهد هذا المشروع .

السيد طومسون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما فتئت  
الامم المتحدة تسعى كل عام بانتظام وثبات ، ومنذ ١٩٧٩ ، الى ايجاد حل لمشكلة  
كمبوتشيا . بيد أنه لم يتم احراز أى تقدم حقيقي نحو ايجاد حل سياسي مرض يودى  
الى استقلال كمبوتشيا ، وذلك على الرغم من قرارات الامم المتحدة الشاملة ، والاعلان  
الذى اعتمده المؤتمر الدولى المعنى بكمبوتشيا . فاحتلال المسلح الاجنبى لا يزال  
يعيث في البلاد فسادا ، وبسبب الشقاء لشعب كمبوتشيا ، كما ان هذا الصراع يقوّض  
السلم والاستقرار في المنطقة .

ومنذ غزو كمبوتشيا واحتلالها ، ما فتئت الاغلبية الساحقة للمجتمع الدولى  
تطالب بالتسوية عن طريق المفاوضات . وقد أعدّ المؤتمر الدولى المعنى بكمبوتشيا  
الذى انعقد في تموز/يوليه ١٩٨١ العناصر الاساسية للتسوية المقترحة وهي تتضمن  
انسحاب القوات الفييتنامية ، والاعتراف بحق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره ، واعادة  
استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامة اراضيها ووضعها غير المنحاز .

ومما يؤسف له أن فييت نام لا تزال تصرّ على أن الحالة في كمبوتشيا لا رجعة  
فيها . فمن ناحيتنا ، وفيما يتعلق بهذه المسألة وبغيرها ، نحن لا نزال نهتدى  
بمبادئ الميثاق . فالتدخل الاجنبى واستخدام القوة في كمبوتشيا أو غيرها لا يمكن  
أن نتغاضى عنه .

وفي حين ترفض فييت نام أن تمثل لقرارات الأمم المتحدة ، حال استنكار  
المجتمع الدولى دون أن يصبح هذا الوضع غير الشرعى السائد في كمبوتشيا أمرا واقعا ،  
ولم تتمكن القوة العسكرية الضخمة لفيت نام من اخضاع شعب كمبوتشيا . فقات المقاومة  
الكمبوتشية تزداد نشاطا ، والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الامير  
نورودوم سيهانوك تتلقى تأييدا متزايدا من الكمبوتشيين أنفسهم وكذلك من المجتمع  
الدولى .

لقد كان على الدول المجاورة أن تواجه آثار الصراع في كمبوتشيا التي تلقى  
بعبا ثقيل عليها ، وخاصة على تايلند التي اضطرت الى استيعاب مئات الآلاف من  
اللاجئين .

ويود وفد بلادى أن يشيد بكل البلدان والمنظمات الدولية التي أيسدت بنشاط البرامج الانسانية في مناطق الحدود ، كما يشيد بالامين العام وممثله الخاص لعملهما الدؤوب من أجل حل مشكلة كمبوتشيا . ويشني وفد بلادى على مبادرة السلام الاخيرة التي اقترحها وزراء خارجية الدول الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا في اجتماعهم الذي عقدوه في تموز/يوليه في كوالا لامبور . ونحن على اقتناع بأن محادثات الجوار المقترحة يمكن أن تؤدي الى زيادة آفاق التسوية السلمية في كمبوتشيا اذا ما اتاحت لها الفرصة لذلك .

ان الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي تتمنى التوصل الى تسوية عادلة ودائمة في كمبوتشيا . ومشروع القرار الحالي يتضمن كل العناصر الأساسية لمثل هذه التسوية . ويسعدنا أن نكون من بين الدول الـ ٥٨ التي قدمت هذا المشروع، ونهيب بكل الوفود أن تهيب هذا القرار .

السيد حسين (مديفا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تحتفل الامم المتحدة هذا العام بعيدها الاربعين . وبلدى الذي تمتع بعشرين سنة من هذا التاريخ الثرى بوصفه أحد الاعضاء في الامم المتحدة ، يحدوه الأمل والتفاؤل فيما يمكن لهذه المنظمة أن تقوم به من اجلنا في المستقبل .

واليوم تكوّن الجلسة العامة لهذه الجمعية من أجل مسألة تتضمن العديد من الحقائق المقلقة التي تتسم بطبيعة انسانية وسياسية ، أعني الحالة المحيطة السائدة في كمبوتشيا . ان اتجاه حل المسألة أصبح واضحاً ، وليس هناك حاجة الى مزيد من التفصيل بشأن اصل هذه الحالة . فكل القوات الاجنبية يجب أن تنسحب للتمكين من تحقيق حل سياسي شامل يقوم على ارادة الشعب الكمبوتشي نفسه .

لقد اتخذت الجمعية العامة بأغلبية متزايدة قرارات تطالب المعتدى الاجنبي بسحب قواته من كمبوتشيا . ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الهدف النبيل المتشمل في تحقيق السلم الدائم في جنوب شرقي آسيا لا يمكن أن يتحقق الا من خلال اجراءات عاجلة يتخذها المجتمع الدولي للتوصل الى حل سياسي سليم لمشكلة كمبوتشيا .

وينبغي أن تتعهد كل دولة عضوية هذه الهيئة بأن تلتزم بمبادئ الميثاق التي تطالبنا جميعا باحترام الاستقلال الوطني لكل الدول وسيادتها وسلامة أراضيها ، وعدم التدخل ، بأي شكل ، في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وبالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ، وأن تتسوى النزاعات من خلال المفاوضات السلمية .

ومما يخلّف في نفسنا أثرا قويا المحنة المأساوية لشعب كمبوتشيا والدعم الهام المتزايد الذي يقدمه المجتمع الدولي سنة بعد أخرى . وبشجعنا أيضا التقدم الذي احرزته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الامير نورودوم سيهانوك . وهلاوة على ذلك ، فان رغبة الخمير في التوصل الى ايجاد حل سلمي منصف ومشرف للخلافات تعتبر عنصرا حاسما ويجابيا . ونحن نجيب الجهود الكريمة التي تبذلها باستمرار الهيئة الاقليمية ، أي رابطة أم جنوب شرقي آسيا .

ووفدي على قناعة بأن حق الدول الصغيرة والضعيفة في اختيار مصيرها دون تعرضها للتهديد من القوى والكبير ينبغي ضمانه . أما القرارات التاريخية التي اعتمدها الجمعية العامة فيما يتعلق بنضال شعب كمبوتشيا من أجل تحرره الوطني فقد أثارت ارتياحا ورضا . فهي تعبير يرمز الى التزام البلدان الأعضاء في منظمنا بالعدالة والسلام في العالم الذي نعيش فيه .

ومما يثير قلق وفدي الهجمات المتكررة التي لم يسبق لها مثيل على كمبوتشيا من جانب القوات العسكرية الضخمة للمعتدي الاجنبي . وتسبب هذه الاعمال خسائر كبيرة في الارواح البشرية ، كما تسبب في تشريد الآلاف من الكمبوتشيين وترفعهم على النزوح الى البلدان المجاورة كلاجئين . ومن المعروف أنه حتى لو أظهرت هذه الدول في الماضي تعاطفا بقبولها هؤلاء اللاجئين ، فان تزايد اعدادهم قد أضاف بعدا جديدا على مشكلة كمبوتشيا . ونحن نحترم ونحيي استعداد الدول الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا لتوفير الملأ للنازحين . وهلاوة على ذلك ، نحن على بينة من المشاكل الاضافية التي ستواجهها هذه الدول نتيجة للمعب المتزايد عليها .

لقد لاحظت منظمنا مرارا أنه لو قدّر للمسائل المتعلقة بالاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية والسيادة ، والناجمة عن التدخل الاجنبي بجميع اشكاله ، ان تستمر دون ايجاد حل ناجع لها ، فان كل شهر أو سنة اضافية ستكون محفوفة بمزيد من المشاكل المعقدة والاحباطات . وان اعتماد هذه الهيئة لعدد كبير متزايد من القرارات بشأن هذه المسائل التي بقيت مدركة على جدول أعمالها لسنوات عديدة ، يعتبر مثالا واضحا على ذلك . فالعمل الذي يتم في أوامه يؤدي الى نتائج مشرقة . ويؤكد وفدي مجددا اقتناعه بأن الانسحاب الفوري لكل القوات الاجنبية هو العامل الأساسي الاول والاهم تحقيقا لاستقلال شعب كمبوتشيا وسلامة أراضيها وسيادتها . ونحن نعتقد أن مثل هذا الحل حقيقة ممكنة التطبيق وتتماشى مع الأعراف الدولية الخاصة بالأمن الوطني الشرعي لكل البلدان المعنية في هذه المنطقة .



السيد ضياطه ( النيجر ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : مرة أخرى تجد الجمعية العامة لزاما عليها أن تبحث مسألة كمبوتشيا ، التي مازالت تسبب قلقا عميقا للمجتمع الدولي كله ، وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . فعلى مدى سبع سنوات ، كانت كمبوتشيا ضحية لاحتلال من جانب قوات مسلحة أجنبية ، في خرق صارخ للمبادئ الأساسية للميثاق . ومن الحقائق المزعجة أن هذا الاحتلال الاجنبي قد تحول عبر السنين الى مأساة حقيقية للشعب الكمبوتشي . ان الأمير نور دوم سيهانوك ، رئيس الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، قد وصف في خطابه الواضح والبلغ الذي ألقاه أثناء المناقشة العامة في الدورة الحالية ، التطورات في كمبوتشيا والمعاناة المتعددة الجوانب لمواطني بلده . وقد اتخذت هذه المأساة أشكالاً عديدة من بينها موت الآلاف من المدنيين الأبرياء ، ونزوح عشرات الآلاف ، وتدفق المستوطنين الاجانب ، وحرمان السكان الأصليين من أراضيهم ومن أماكن صيدهم التقليدية ، وغير ذلك من البليات الكثيرة الأخرى المتعددة الأشكال والتي تفوق الحصر .

ان الحالة السائدة في ذلك البلد بالغة الخطورة وتتطلب الاهتمام المتضافر من جانب جميع الدول المحبة للسلم والحرية ، والحريصة على أن تسود مقاصد ومبادئ منظمنا ، نظرا لأن كل يوم يمر يجلب المزيد من الدمار والهلاك لذلك البلد . بيد أنه من حسن الطالع أن شعب كمبوتشيا الشجاع ظل صامدا أمام هذا البلاء ، والتف حول الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، ونظم مقاومة تتنامى باطراد وتسبب في احداث قلق بالغ للمحتلين ، كما تشهد بذلك الصحافة الدولية . ونغتتم هذه الفرصة لكي نشيد اشادة مخلصه بالنضال الوطني والعاقل الذي يخوضه الشعب الكمبوتشي الشجاع ، المؤمن بتقاليد العريقة في الحرية والاستقلال والكرامة ، والذي يبذل قصارى جهده لاستعادة سيادة بلده وسلامته الاقليمية .

ويرى وفد النيجر أن هذا الاحتلال لكمبوتشيا من جانب قوات أجنبية يمثل تحديا لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، نظرا لأن أساس تسوية هذه المسألة موجود في القرارات المتتالية التي اعتمدها هذه الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٩ . ولكن

مما يؤسف له أن هذه القرارات لم يكن لها أى تأثير لأن الطرف الرئيسي المعني رفض تنفيذها . وتطالب هذه القرارات ، في جملة أمور ، بانسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، واستعادة استقلال هذا البلد وسيادته وسلامته الإقليمية والمحافظـة عليها ، والاعتراف بحق الشعب الكمبوتشي في أن يقرر مصيره بحرية ، والتزام جميع الدول بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . هذه هي العناصر الأساسية لتسوية هذه المسألة ، وقد أيدتها أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في منظماتنا . ان المراعاة الصارمة لهذه العناصر هي وحدها التي يمكن أن تؤدي الى الاستتباب السريع للسلم في ذلك البلد ، وبالتالي في المنطقة كلها .

وانطلاقا من هذا الايمان ، فان بلدي الذي تطلع دائما الى المفاوضات والوسائل السلمية لتسوية المنازعات ، ودافع دائما عن مبدأ احترام سيادة الدول وحقوق الشعوب في العيش في سلام وفي أن تختار بحرية نظمها السياسية والاجتماعية ، قد اشترك في تقديم مشروع القرار A/40/L.4 و Corr.1 ، الذي يؤكد مرة أخرى من جديد العناصر الأساسية لتسوية هذه المسألة . ونحن نأمل في أن يلقى مشروع القرار هذا بدوره تأييد الأغلبية الساحقة من الدول . وبناء عليه ، نوجه نداء الى جميع الأطراف المتنازعة بالألا تألوا جهدا في الامتثال لنص وروح مشروع القرار هذا .

وعلاوة على ذلك ، فانه كما قال الأمين العام بحق في تقريره بشأن هذه المسألة ،

" ان المصالح الأساسية للأطراف المعنية . . . لن تتحقق على نحو أفضل الا عن طريق حل سلمي ، يتم التوصل اليه عن طريق عملية تفاوض حقيقي وتفاهم متبادل " . ( A/40/759 ، ص ٦ )

ان الدور الذي لا غنى عنه والذي يضطلع به الأمين العام لهذه المنظمة مع أعضاء اللجنة المختصة من أجل تهيئة المناخ المناسب جدير بأن يلقى التقدير وأن يحظى بتأييدنا المستمر .

ونرجو أن تكون هذه الذكرى السنوية الأربعين لانشاء منظمنا بداية عصر جديد يبشر بالأمل للشعب الكمبوتشي الذي لا يطمح الا الى السلم والاستقرار والوحدة ، وسوف تقوم النيجر من جانبها بالاسهام والدعم الكامل لأية مساع ترمي الى وضع نهاية لمعاناة الشعب الكمبوتشي فورا والى الأبد .

السيد شارل ( هايتي ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : ان ممثل جمهورية فييت نام الاشتراكية تكلم في خطابه أمام الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة بشأن الحالة في امريكا الوسطى وقال ما يلي :

" نحن على ثقة من أنه بحلول العام الأربعين لقيام الأمم المتحدة ، سوف تكون هذه المنظمة قد باتت أكثر فعالية في أعمالها ، وبالتالي ترقى الى دورها كمدافع عن العدالة وعن الشعوب التي تواجه العدوان والتهديد ."

( A/40/PV.37 ، ص ٣٣ - ٣٥ )

ومع الأسف ، يظهر أن ما تنبأ به ممثل فييت نام لم يتحقق . فعا زالت منظمنا غير فعالة وغير قادرة على خدمة الاغراض التي أنشئت من أجلها . وكيف يمكن أن يكون الأمر غير ذلك في منظمة تستطيع الدول الأعضاء فيها أن تتصرف بحرية بما يتعارض مع مقاصدها ومبادئها ، وأن تتجاهل قراراتها ببساطة .

ان هذه الحالة تنطبق بدقة على فييت نام ، التي تقوم ، رغم ميدني عدم التدخل بكل صوره في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، واحترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، بابقاء جيش احتلال في كمبوتشيا لما يقرب من سبع سنوات . وخلال هذه السنوات السبع ، لم تكف الأمم المتحدة عن ايلاء الاهتمام لهذه الحالة التي سببت معاناة تفوق الوصف لشعب كمبوتشيا ، وأضرت بالسلم والاستقرار وجهود التعاون الاقليمي . وقد صدرت قرارات عديدة ، اعتمدت بأغلبية ساحقة ، من بينها القرار ٣٩ / ٥ ، وجميعها تدين التدخل الأجنبي والاحتلال المسلح ، وتطالب بانسحاب القوات الاحنية من كمبوتشيا وتمكين شعب ذلك البلد من أن يقرر مصيره بعيدا عن أي تدخل أو ضغوط من الخارج . ومع الأسف ، لم يحرز أي تقدم

نحو التوصل الى التسوية التفاوضية العادلة ، واذا كان ثمة تطور قد حدث في الوضع في العام الحالي ، فانه تطور الى الأسوأ . فالواقع ، ان فييت نام ، بقوتها الضخمة ، بدلا من أن تقبل حكم الرأي العام العالمي والأمم المتحدة ، قد فضلت الخيــــــــــــــــار العسكري . وقد تأكد ذلك من اتساع نطاق الهجوم الذي شنته على قوات المقاومة ، التي لا خيار أمامها غير مواصلة النضال حتى في وضعها غير المتكافئ من أجل البقاء الوطني . وعلى ذلك أخذت موجات جديدة من اللاجئين تتدفق على الحدود ، تطاردها في كثير من الأحيان القوات الفييتنامية حتى حدود تايلند .

وبالنسبة لبلدى ، الذى أدان دائما التدخل والاحتلال الاجنبية مهما كان مصدرهما ، فانه يرى أن الوجود الفييتنامي في كمبوتشيا لا يمكن تبريره حتى وان كان ذلك لاحتياجات الأمن سواء كانت حقيقية أو وهمية ، لأنه لا يحق لأى شعب أن يعزز أمنه على حساب أمن شعب آخر .

ولن يؤدي قبول مثل ذلك السلوك في العلاقات بين الدول الا الى انتشار الفوضى وعودة شريعة الغاب فتصبح الدول الصغيرة أولى الضحايا لذلك . اننا نعتقد أن الأمن الفردي يمكن أن يخدم بطريقة أفضل عن طريق اقامة نظام أمن جماعي يتمثل المتطلب الرئيسي له في الاحترام الصارم لمبادئ الميثاق ومقاصده ، ومبادئ اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وغيرها .

وبالتالي ، رحبنا بالبيان الذي أدلى به الأمير نوردم سيهانوك في الدورة التاسعة والثلاثين عندما صرح أنه ، اذا ما سحبت فييت نام جيش الاحتلال من كمبوتشيا ، سيسعى لاقامة :

"علاقات صداقة وتعاون تقوم على أساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة في ظل المساواة والاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة". (A/39/PV.7 ص ٦٦) .

ونرحب أيضا بما أبدته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية من استعداد للشروع في :

"مفاوضات مع فييت نام من أجل النظر في العناصر الأساسية لتسوية دائمة وشاملة لمسألة كمبوتشيا " .

وفي هذا الصدد ، نشيد بالبلدان الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا لجهودها المستمرة التي تبذلها من أجل التوصل الى عملية التسوية السياسية التي من شأنها أن تمهد الطريق لاقامة منطقة سلام وتعاون في منطقة لا يمكن تأخير عملية اعادة بنائها أطول مما تأخرت .

وذلك هو الهدف أيضا الذي من أجله شارك وفدي في تقديم مشروع القرار A/40/L.4 و Corr.1 ، والذي يمكن كما ذكر الأمين العام :

"بفضل المساعي الحميدة والتعاون النشط لجميع الأطراف المعنية"

( A/40/759 ، ص ٧ )

أن يتيح وضع نهاية للمعاناة الحادة التي كانت قد را فجعاً لجميع شعوب المنطقة لفترة طويلة ، ويمكن تلك الشعوب من التطلع الى مستقبل يسوده السلم والاستقرار والرخاء .

السيد نزينغا ( زائير ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : في ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ غزت قوات أجنبية ، هي القوات الفيتنامية كمبوتشيا وأطاحت بالحكومة الشرعية وأقامت بدلا منها حكومة تخدم مصالحها تساندها قوات يقدر عددها بحوالي ١٨ ألف رجل . ومن ثم ، تعاني كمبوتشيا منذ حوالي سنوات سبع من احتلال غير مشروع بواسطة قوات عدوانية أصبحت سادة للبلاد ولم تعرب عن أى نية واضحة للانسحاب من كمبوتشيا . وتعتبر التواريخ المبهمة والتقريبية للانسحاب الجزئي أو الكامل لقوات الغزو التي ذكرها قادة القوات الغازية والتي تشير الى عام ١٩٩٠ تقريبا دلائل ، بل تصريحات واضحة ، على نيتهم في ادامة سيطرتهم من أجل استمرار حرمان شعب كمبوتشيا من حريته واستقلاله وحرمانه من تطلعاته العميقة لتحقيق الوحدة الوطنية .

لقد طالبت الجمعية العامة في قراراتها ٢٢/٣٤ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، و ٦/٣٥ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ ، و ٥/٣٦ المؤرخ في ٢١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ ، و ٦/٣٧ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، و ٣/٣٨ المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ، و ٥/٣٩ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ، بانسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا بما يكفل إعادة وصيانة استقلال ذلك البلد وسيادته وسلامته الإقليمية . وطالبت بالاعتراف بحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره - ودعت الى تعهد جميع الدول بعدم التدخل بأى شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

وفي اطار تنفيذ تلك القرارات قدم السيد بيريز دي كوبيار الأمين العام تقريرا شاملا وموجزا وبناءً للغاية الى الجمعية العامة في دورتها الحالية ، تناول فيه الطريقة التي اتبعها للبحث عن السبل المؤدية الى احراز تقدم نحو تسوية سلمية للمشكلة .

ومن خلال مختلف الاجتماعات والاتصالات وبعثات المساعي الحميدة التي قام بها في جنوب شرقي آسيا أصبح الأمين العام مقتنعا بأن الحالة تتصف باستمرار التوترات والاعمال العسكرية النشطة على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، ومن ثم تحول دون احراز أى تقدم عاجل نحو تحقيق السلم أو الحوار . ومن المعترف به أنه لا يمكن حل مشاكل المنطقة بالوسائل العسكرية ، وأن تطاول أمد المواجهة لا يمكن الا أن يؤدي الى تفاقم التوترات ويزيد من مخاطر التصعيد .

وكما ينبغي أيضا أن نذكر المعاناة التي يتعرض لها اللاجئون الكمبوتشيون البالغ عددهم حوالي ٢٠٠ ألف لاجئ يسعون عن طريق الهجرة الى التوطن في تايلند . وأود أن أشيد بحرارة بحكومة تايلند على ما أبدته من حسن الضيافة لهؤلاء اللاجئين ، بالإضافة الى جميع البلدان التي قدمت المساعدة اليهم . ويعتقد وفدى أنه نظرا لتلك الحالة المأساوية ، فإن الحل السلمي الذي يتم التوصل اليه عن طريق عملية تفاوض حقيقي وتفاهم متبادل ، هو وحده الكفيل بتحقيق المصالح الأساسية للأطراف المعنية ، وقبل كل شيء مصالح الشعب الكمبوتشي .

ويتفق وفدى مع تحليل الأمين العام الذي يدعو الى تسوية سياسية تستند الى العناصر التالية : أولا ، انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، ثانيا ، نبذ السياسات والممارسات التي اتسمت بها الأحداث الأخيرة وأدينت عالميا ، ثالثا ، تشجيع عقد مصالحة وطنية ، رابعا ، ممارسة الشعب الكمبوتشي لحقه في تقرير مصيره ، خامسا ، احترام استقلال كمبوتشيا وسلامتها الاقليمية ووضعها غير المنحاز ، سادسا ، اعتماد تدابير تكفل أمن وسيادة كل دول المنطقة ، وتوفير ضمانات دولية تسهل الرقابة على تنفيذ الاتفاقات الناجمة عن ذلك ، وسابقا ، انشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا .

وفي ضوء ذلك ، شارك وفدى في تقديم مشروع القرار A/40/L.4 و Corr.1 عن الحالة في كمبوتشيا ، ونأمل أن يحظى مشروع القرار هذا بالتأييد الجماعي من جانب وفود الدول المحبة للسلم والعدل .

السيد أريرا داسيريس (هند وراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

ان هند وراس على اقتناع بأنه عي كمبوتشيا ، كما هو الحال في افغانستان وفي جنوب شرقي آسيا وامريكا الوسطى وفي جميع مناطق العالم الأخرى التي توجد فيها نزاعات دولية ، ينبغي لنا أن نركز على فعالة احترام جميع الدول ، دون استثناء ، لما تتسم به مقاصد وأهداف الميثاق من صحة عالمية وانطباق شامل . وقد أعربنا عن ذلك الاقتناع عند ما شاركنا في مناقشة الحالة في كمبوتشيا في ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر من العام الماضي . ونحن نشارك في المناقشة مرة أخرى بروح بناءة وبهدف وحيد هو الاسهام في التوصل الى تسوية سلمية واسعة النطاق للنزاع في كمبوتشيا . ان ذلك النزاع يثير القلق لدى جميع أعضاء الأمم المتحدة وهيئاتها ، وذلك لأنه يتعلق بحقوق الانسان والحريات الأساسية لشعب كمبوتشيا ، وبالسلم والأمن الدوليين في جنوب شرقي آسيا ، وهي امور لها تبعات دولية واضحة ومن ثم فانها محل اهتمام دولي ، ولا يمكن لدولة أن تدعي ان هذا يعد تدخلا في الشؤون الداخلية لأي بلد .

لقد اطلعنا على تقرير اللجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا بشأن انشطتها خلال ١٩٨٤-١٩٨٥ (A/CONF.109/9) ودرسنا تقرير الامين العام (A/40/759) المؤرخ في ١٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ . ودرسنا أيضا الرسائل التي وزعتها الأطراف المعنية هذا العام باعتبارها وثائق لمجلس الأمن والجمعية العامة .

ان التدفق الجماعي للمواطنين الكمبوتشيين الى تايلند انقادا لحياتهم وبحثا عن امنهم الشخصي ، وزيادة حدة التوتر في المنطقة نتيجة الأعمال العدائية على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، والتسلل المستمر للقوات العسكرية الأجنبية الى تايلند ، كل هذه أمور تثير القلق الكبير . ومع أن هذه الأعمال تدعو للاحتياط ، ينبغي ألا تصرف أنظارنا عن الهدف الأساسي ، وهو التسوية السلمية الشاملة للمشكلة ، وعناصرها الأساسية هي انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، والتصالح الوطني ، وحق



الشعب في تقرير المصير واستعادة استقلاله وسيادته ووحدة وسلامة أراضيه والحفاظ عليها ، وعدم التدخل أو المساس بالشؤون الداخلية للبلاد ، والمصلحة المشروعة لدول المنطقة في الأمن حتى تتمكن من إقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا .

وفي ضوء ما قلت ، نقدر الجهود التي لا يزال الأمين العام يبذلها في مهمته للمساعي الحميدة ، وكذلك تقييمه المباشر للحالة ، ومشاوراته المستمرة مع بلدان المنطقة . لقد برزت عناصر ايجابية للغاية هذا العام ، ويجب علينا ان نشجعها . وقد وصفها الأمين العام في الفقرة ١٣ من تقريره حيث يقول انه يلاحظ :

" ظهور قدر معقول من التقارب بشأن العناصر الرئيسية للتوصل الى تسوية سياسية شاملة . وتشمل هذه العناصر ، في جملة أمور ، ما يلي :

انسحاب جميع القوات الأجنبية من كمبوتشيا ؛ عدم العودة الى سياسات وممارسات الماضي القريب التي أدانها العالم ؛ تشجيع عقد مصالحة وطنية ؛ ممارسة الشعب الكمبوتشي حقه في تقرير مصيره ؛ احترام استقلال كمبوتشيا وسلامتها الاقليمية ومركزها غير المنحاز ؛ ضمان أمن جميع الدول في المنطقة وسيادتها ؛ وضع ضمانات دولية للاشراف على تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل اليها ؛ انشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا . ومن الواضح ، أنه ما زال هناك قدر كبير من الخلافات حول تفسير هذه الأهداف ، والوسائل اللازمة لتحقيقها . بيد ان هذه الأهداف تتيح اطارا عاما يمكن توسيعه وتنقيحه بغية ايجاد التفاهم والثقة المتبادلة بين جميع الأطراف المعنية " .

(A/40/759 ، الفقرة ١٣)

اننا نحیی الأمين العام لتقريره ، الذي يشير الى ان مهمة المساعي الحميدة أتت ثمارها ، ونسأله أن يكثف جهوده لمساعدة الأطراف المعنية على ايجاد تسوية سلمية بأسرع وقت ممكن عن طريق الحوار والمفاوضات في اطار مؤتمر د ولي .

ان الخبرة تعلمنا أن معاناة اللاجئين الكمبوتشيين لن تنتهي الا بالقضاء على سبب هجرتهم المستمرة ، وهذا لا يمكن أن يتحقق الا بتحقيق تسوية سلمية شاملة وبعودتهم بسلام الى وطنهم . ومع ذلك ، وفي اثناء هذا ، هناك مشاكل انسانية عاجلة تتطلب اهتمامنا وتضامننا ومساعدتنا . ومن ثم ، نشارك في حث البلدان المانحة الاعضاء في الأمم المتحدة وهيئاتها والمنظمات الانسانية الوطنية والدولية الأخرى على أن تتواصل منح مساعدة طارئة للاجئين على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا وفي المراكز المؤقتة للاجئين في تايلند .

ان هند وراس ، التي يعاني الفلاحون فيها أيضا من ضياع الأرواح والممتلكات في بعض مناطق الحدود بسبب الغزوات العسكرية المتكررة والقصف ، تفهم تماما معاناة أبناء شعب تايلند في مناطق الحدود حيث ترتكب هذه الأعمال ضد هم . ونحن نعرب لفلاحي تايلند عن تضامننا ونعاطفنا .

لا تزال هند وراس تتبنى مشروع القرار بشأن الحالة في كمبوتشيا ( A/40/L.4 and corr.1) المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، وتشارك في الايمان المخلص الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره بأنه :

" بفضل المساعي الحميدة والتعاون النشط لجميع الأطراف المعنية ، سيصبح في الامكان وضع نهاية للمعاناة الحادة التي كانت قدرا مفعجا لجميع شعوب المنطقة لفترة طويلة ، وتمكين هذه الشعوب من التطلع الى مستقبل يسوده السلم والاستقرار والازدهار " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٢)

السيد فرالمن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للسنة السابعة

على التوالي ، تدعي هذه الجمعية العامة للنظر في الاحتلال الفيتنامي المستمر لكمبوتشيا . ورغم الجهود العديدة التي بذلت للتوصل الى حل سياسي سلمي وعادل وشامل ، ورغم الغالبية الساحقة المتزايدة في الجمعية العامة التي تؤيد قرارات الأمم المتحدة بشأن الموضوع ، لا تزال القوات الفيتنامية موجودة في كمبوتشيا في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة . وهذا يبرز حالة محزنة للأمور : حالة محزنة للمجتمع الدولي ، ولمنطقة جنوب شرقي آسيا ، وأكثر من كل شيء ، لشعب كمبوتشيا الذي يعاني الكثير .

لقد أكد وفد بلادي مرارا أن المسؤولية الرئيسية عن الحالة الراهنة تقع على عاتق الدولة المحتلة . فالتدخل الاجنبي ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . وكما أن العالم لم يستطع السكوت على النظام السابق في كمبوتشيا الذي سببت انتهاكاته الفادحة لحقوق الانسان اعدادا لا تحصى من الموتى ومعاناة لا توصف ، فلا يمكنه أن يسكت عن غزو دولة أجنبية لبلد آخر واحتلالها له . ولا يمكن أن تضي انتهاكات النظام السابق لحقوق الانسان شرعية على النظام الجديد أو على الكيفية التي نصب بها في بنم بنم .

ان الوفد النرويجي يشاطر الرأي القائل بأن الخطة الجوهرية الأولى صوب ايجاد حل شامل للحالة الراهنة في كمبوتشيا ينبغي أن تكون التزاما أكيدا من جانب الدولة المحتلة بوقف جميع أعمالها العدوانية وسحب قواتها ، وبذلك تمهد الطريق أمام استعادة وصيانة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية . ونرى أن مشروع القرار المطروح أمامنا ، والنرويج من بين مقدميه ، يحتوى على عنصرى التسوية السياسية الشاملة ، الا وهما : أولا ، الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية ، وثانيا ، حق الشعب الكمبوتشي أن يختار حكومته بحرية .

ووفد بلادي على ثقة من أن الجمعية العامة ستؤكد مرة أخرى على هذه المبادئ الأساسية من أجل التوصل الى حل لمسألة كمبوتشيا .

لقد واصل الأمين العام وممثلته الخاص السعي للتوصل الى حل سلمي للمسألة الكهوتشية عن طريق اجراء محادثات مستفيضة مع الأطراف المعنية . وحكومة بلادي قد درست التقرير الأخير للأمين العام دراسة دقيقة ، ونلاحظ مع الاهتمام تفاعله المشوب بالحذر ازا :  
" ظهور قدر معقول من التقارب بشأن العناصر الرئيسية للتوصل الى تسوية

سياسية شاملة . " ( A/40/759 ، الفقرة ١٣ ) .

وكذلك اقتراحه بم عقد مؤتمر دولي تمثل فيه الدول الخمس الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن .

نود أن نشيد بالأمين العام وممثلته الخاص لجهودهما الدؤوبة من أجل تحقيق تسوية تفاوضية ، ونعرب عن تأييدنا لجهودهما المستمرة . كما نحث الأطراف والدول المعنية مباشرة على تجديد جهودها صوب مفاوضات ومصالحة حقيقية على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان بلدان رابطة أمم وشعوب جنوب شرقي آسيا (آسيان) تتأثر تأثرا مباشرا بالمشاكل القائمة في كهوتشيا . وحكومة بلادي تلهد تماما مبادرات آسيان الرامية الى تقريب الأطراف في كهوتشيا من طاولة التفاوض . ونود أن نعرب عن تأييدنا لتايلند وتضامنا معها ، وهي بلد تعرض أثناء السنوات الست الماضية لتدفقات لم يسبق لها مثيل من اللاجئين . ورغم أن عدد اللاجئين الكهوتشيين في تايلند قد تناقص تناقصا كبيرا في العام الماضي ، فان شن الاعمال العدوانية على طول الحدود يتسبب في صعوبات كبيرة ، مما يتطلب تقديم مساعدة مستمرة وبذل جهد لاعادة التوطين . وفي هذا الصدد ، أود أن أشيد بالعمل الذي تقوم به مختلف المنظمات التابعة للأمم المتحدة في هذا المجال ، وخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والمنظمات غير الحكومية ، وذلك لجهودها القيمة للتخفيف من محنة اللاجئين .

لقد أسهمت حكومة بلادي أثناء السنوات الثلاث الماضية بمبلغ ٢٤ مليون كرون نرويجي لصالح جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ولجنة

الصليب الاحمر الدولية ، ومختلف المنظمات الانسانية غير الحكومية الأخرى التي تقـدم المساعدة للاجئين . وما دام السعي صوب تحقيق حل سياسي لمشاكل كموتشيا مستمرا ، ستكون هناك حاجة لتقديم المساعدة الى اللاجئين في منطقة الحدود . وحكومة بلادي ستواصل في المستقبل تحمل نصيبها من التكلفة التي ينطوى عليها هذا الجهد الانساني .

السيد ولد بيه ( موريتانيا ) : اننا في موريتانيا كبقية العالم تابعنا بتعاطف وتضامن واعجاب مراحل الكفاح البطولي الذي خاضته شعوب جنوب شرق آسيا للتخلص من السيطرة الأجنبية وللحصول على الاستقلال والحريسة .

وشعب كموتشيا الصديق حاز اعجاب العالم وتأييده لكفاحه الشاق الطويل الذي ضرب فيه أروع الأمثلة في البطولة والتضحية من أجل كرامته ووحدته واستقلاله .

ووفد بلادي كلما أخذ الكلمة حمل قضية كموتشيا يشعر بالقلق والألم والأسى لاجتياح أراضي كموتشيا الديمقراطية واحتلالها ، وما نتج عن ذلك من مآس جاءت مخالفة لما كنا نتوقع ونتمنى حدوثه في تلك المنطقة الهامة من العالم . ان كان أطمنا أن تترجم شعوب جنوب شرق آسيا تلاحمها طيلة كفاحها الطويل الى تفاهم وتعاون مشربين يعمودان بالرخاء والتقدم والسلم على الجميع .

ان موريتانيا لا ترى لمشكل كموتشيا غير الحل السياسي الشامل ، وبتعتقد أن الاعلان الذي أقره المؤتمر الدولي المعني بكموتشيا ، والقرارات المتتالية التي أقرتها الجمعية العامة ما زالت تشكل الأساس السليم لايجاد حل سياسي شامل . وموريتانيا تؤكد من جديد على ضرورة انسحاب جميع القوات الأجنبية من كموتشيا ، واحترام سيادة واستقلال وحياد هذا البلد وحق شعبه في تقرير المصير دون أي تدخل خارجي .

وتحبي موريتانيا الجهود الدولية الم بذولة في هذا النطاق ، وتتوه بشكل خاص بجهود الأمين العام لمنظمتنا .

ان وفد بلادى مقتنع بأن الحل السلمي لمشكلة كموتشيا سيحل حافزا لدول وشعوب جنوب شرقي آسيا على استئناف ومواصلة الجهود من أجل تحويل منطقتها الى موطن للسلام والوثام والرخاء .

ان موريتانيا ترتبط بعلاقات طيبة تقليدية مع كموتشيا الديمقراطية ، شعبا وحكومة وتمسك باحترامها وتقديرها لقيادة كموتشيا الوطنية . فرئيس كموتشيا الديمقراطية البارز ، الأمير نوروم سبهانوك ، نكن له كل الاعجاب والاحترام لما حياه الله به من عبقرية وتواضع واخلاص وتفان في خدمة وطنه .

فلنتعم كموتشيا الصديقة بالسلام والأمن والاستقرار والحريية .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥